المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التنافس التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

دراسة حالة سوريا

(2022/2011)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد:

روان مختيش

إشراف:

الدكتورة: فلة قصدالي

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، إسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
قصدالي فلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقرراً
حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية:2022/2021

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الدراسة

فالحمدلله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتورة فلة قصدالي على

إشرافها على هذه الدراسة، وعلى كل ما قدمته من توجيهات

كانت عونا لي،وساهمت في إثراء موضوع الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة

الموقرة.

كل الشكر إلى كل من كان عونا لي لإنجاز هذه الدراسة.

الملخص

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع التنافس التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وكيف أن تغير القوى الإقليمية فيه، وإندلاع ثورات الربيع العربي، أسفر عن التنافس بين تركيا وإيران في المنطقة لتحقيق أهدافهما في أداء دور إقليمي مؤثر وفعال،لذلك عمل كل منهما في الترويج لمشروعه في المنطقة،وبتقديم كل منهما مشروعه "نموذجه" على أنه الملائم لدول المنطقة، رغبة منهما في التفرد وتحقيق الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط.

كما أن غياب الدور العربي وغياب قوى إقليمية عربية، بالإضافة إلى الضعف الذي تعاني منه أغلب دول المنطقة على عدة مستويات مثل المستوى الإقتصادي والثقافي والأجتماعي،أدى لزيادة تدخل تركيا وإيران في الشؤون الداخلية للمنطقة، بالإضافة إلى زيادة حدة التنافس على من سيتمكن في الأخير من الهيمنة والسيطرة على المنطقة،وهو ما أدى إلى زيادة تأزم المشكلات التي تعاني منها تلك الدول، والذي إنعكس بشكل كبير على دول المنطقة.

Summary

The study dealt with the issue of Turkish-Iranian rivalry in the Middle East, and how regional powers changed in it, and the outbreak of the Arab Spring revolutions, which resulted in competition between Turkey and Iran in the region to achieve their goals in performing an effective and effective regional role. Therefore, both of them worked to promote their projects in the region, and both of them presented their projects "model" as suitable for the countries of the region, out of their desire to uniquely and achieve regional hegemony in the Middle East.

The absence of an Arab role and the absence of Arab regional powers, in addition to the weakness that most countries in the region suffer from at various levels, such as the economic, cultural and social levels, have led to increased interference by Turkey and Iran in the internal affairs of the region, in addition to intensifying competition for those who will eventually be able to dominate and control the region. This has led to the exacerbation of the problems that these countries are suffering from, which has had a major impact on the countries of the region.

Résumé

L'étude a porté sur la question de la rivalité turco-iranienne au Moyen-Orient et sur la manière dont les puissances régionales ont changé et les révolutions du Printemps arabe ont conduit à la rivalité entre la Turquie et l'Iran dans la région pour qu'ils puissent jouer un rôle effectif et efficace au niveau régional. Les deux pays ont donc travaillé à promouvoir leurs propres projets dans la région, chacun présentant son propre projet << modèle >> comme convenant aux États de la région, dans leur désir d'unicité et de domination régionale au Moyen-Orient.

L'absence de rôle arabe, l'absence de puissances régionales arabes et la faiblesse économique, culturelle et sociale de la plupart des pays de la région ont conduit à une ingérence accrue de la Turquie et de l'Iran dans les affaires intérieures de la région, ainsi qu'à une concurrence plus intense pour la domination et la domination de ceux qui pourraient finalement dominer la région. Les problèmes de ces pays sont encore plus graves, ce qui a eu des répercussions considérables sur les pays de la région.

مقدمة

مقدمة

تعد منطقة الشرق الأوسط بؤرة للصراع ،ومحل لأطماع القوى الخارجية،وذلك لكونها معبرا للمواصلات العالمية بين القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا،أوروبا)، وهو ما منحها موقع إستراتيجي هام،بالإضافة إلى ما تتمتع به من ثروات وموارد طبيعية كالنفط والغاز.

توجد عدة متغيرات أعادت ترتيب العديد من الأوراق داخل الشرق الأوسط،ورسم معالم قوى جديدة في المنطقة وزاد من تنافسهم ، والتنافس على منطقة الشرق الأوسط لم يكن على المستوى الدولي فقط و إنما انتقل ليصبح إقليميا؛ بين تركيا وريثة الدولة العثمانية و إيران وريثة الدولة الفارسية،اللذان لهما هويتان مختلفتان وكذلك إيديولوجيات مختلفة، حيث سعت إيران لبسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال مشروعها الساعي لبسط السيطرة على المرجعية الشيعية،وما سبق ماهو إلا إنعكاس لتنامي الروح القومية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية التي لحقها المشروع التركي الساعي أيضا لبسط نفوذه بالمنطقة و الساعى للهيمنة الإقليمية، والقائم على مبدأ العمق الإستراتيجي،وتصفير المشكلات والتاريخ العثماني في المنطقة.

أعطت ثورات الربيع العربي زخما للتنافس بينهما،كما أن سقوط الأنظمة وقيام الثورات في عدة دول عربية وخاصة سوريا،هو ما ساعد تركيا وإيران في زيادة التغلغل والتوسع و بسط نفوذهما في الشرق الأوسط لتحقيق مصالحهما،وخاصة في سوريا،حيث أن الأخيرة لها أهمية محورية بالنسبة لكل منهما،كما أن الفجوة التي تركها الدور الإقليمي العربي نتيجة غيابه عن المشهد،ساهم بشكل كبير في زيادة التدخل والتنافس وهو ماكان له إنعكاسات سلبية عديدة.

وعليه سيتم التطرق إلى المتغيرات التي أدت إلى توجه تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط و الرؤية الإستراتيجية لكل منهما لهذه المنطقة، بالإضافة إلى الأبعاد التي يقوم عليها التنافس التركي-الإيراني المتمثلة في البعد الحضاري والمذهبي والإقتصادي، يليه التطرق إلى إنعكاسات التنافس التركي-الإيراني على الأزمة السورية بإعتبارها أهم أزمة بالنسبة لهما نظرا لأهميتها المحورية، وأيضا إنعكاسات التنافس على الإستقرار الأمني للمنطقة، في ظل ما تشهده من تنافس بين هاتين القوتين الإقليميتين.

2. الأدبيات و الدراسات السابقة:

لا تخلو أي دراسة من الأدبيات والدراسات السابقة لكونها المنطلق الاول الذي يفتح للباحث افاق بحثه ويعد الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها في بناء بحثه لذلك تم الإعتماد على التالي:

- **دراسة وليد عبد الحي، إيران، مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (2009):** تناولت هذه الدراسة التحولات التي طرأت على بنية المجتمع والنظام السياسي الإيراني، وإنعكاسات هذه التحولات على السلوك الخارجي لإيران، وتطرقت في الأخير إلى سيناريوهات المكانة الإقليمية لإيران في حدود 2020، وحددت أربع سيناريوهات لمستقبل ومكانة ودور إيران الإقليمي والدولي.
- **أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية (2011):** أشارت الدراسة إلى أن قيمة الدولة في العلاقات الدولية تنبع من موقعها الجيو-إستراتيجي وعمقها التاريخي، وتسعى للإستقرار الداخلي والإقليمي، بما يحقق الأمن القومي التركي، كما سعت لأن تكون لاعب أساسي ومركزي في الشرق الأوسط.
- **دراسة علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية، (2012):** تناولت الدراسة الثورة السورية من منظور إيران، بالإضافة إلى الأسباب التي دفعت إيران وتركيا للإهتمام بالثورة السورية، والخطوات التي قامت بها إزاءها، وتنوع الخطوات المتخذة من قبل الطرفين، وختمت الدراسة بالحديث عن مصير النظام السوري، والإنعكاسات على إيران وتركيا، عن طريق طرح سيناريوهان: السيناريو الأول يتمثل في سقوط نظام الأسد، والسيناريو الثاني: يتمثل في بقاء النظام.
- **محمد عربي لادمي، التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، 1996-2014:** أبرزت هذه الدراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، التي لطالما كانت محل إهتمام الدارسين والمحللين، بالإضافة إلى إبراز مدى التنافس بين هاتين الدولتين الإقليميتين على مناطق النفوذ في هذه المنطقة، وخلصت الدراسة بالتنبؤ بمستقبل الدورين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط.
- **جمال خالد محمد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010 (2015):** تناولت هذه الدراسة مراحل تطور النظام السياسي التركي وطبيعة نشأته، بالإضافة لفترة تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، وكيف أثر على رؤية تركيا للشرق الأوسط، ومعرفة درجة التغير في العلاقات التركية الإقليمية، وإستشراف مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط والسيناريوهات المتوقعة لهذا الدور.

بعض الدراسات قد عملت على تجزئة الدراسة، إذ نجد مصدر يبحث في شأن محدد دون الأخر، بالإضافة إلى أن بعض الدراسات قد غلب عليها الأراء والإنتماءات الشخصية للباحث،أما الأزمة السورية فأغلب الدراسات تناولت إنعكاسات الأزمة السورية على إيران وتركيا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو التركيز على الشرق الأوسط من المنظور التركي والإيراني ،حيث إختلف المنظور لهذه المنطقة كل حسب أهدافه ومصالحه.

كما تناولت هذه الدراسة إنعكاسات التنافس التركي الإيراني على الأزمة السورية وكيف أثر عليها هذا التنافس والتعارض في المصالح بين تركيا وإيران.

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من تأثير الدور التركي-الإيراني المتزايد في منطقة الشرق الأوسط،كما تتمثل أهمية الدراسة في موضوع التنافس التركي-الإيراني في الشرق الأوسط في الأهمية العلمية والعملية التي سيضيفها الموضوع والتي تتمثل في التالي:

الأهمية العلمية :

- أن دراسة هذا الموضوع يضيف إلى التراكم العلمي والمعرفي للموضوعات المشابهة.
- يمكن أن يكون منطلق لدراسات جديدة في المستقبل
- تقدم هذه الدراسة مفاهيم ومتغيرات تمكن من الحصول على تفسير علمى ومنهجي،يمكن من خلاله الإجابة على تساؤلات الدراسة.

الأهمية العملية:

- إعطاء نظرة لأحد أهم الأدوار الإقليمية في الشرق الأوسط وهو الدور التركي والإيراني
- إعتماد مقاربة تحليلية تعتمد على نظرية الدور وتوظيفها في تحليل الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط
- توفر هذه الدراسة نظريا فرصة للمهتمين بمنطقة الشرق الأوسط للإطلاع على الوصف التحليلي لأوضاع هذا الإقليم وذلك من خلال التحولات التي طرأت عليه وما نتج عنها من توازنات إقليمية جديدة.

- تسليط الضوء على الضعف الذي تعاني منه عدة دول عربية في الشرق الأوسط، وغياب الدور العربي الإقليمي في المنطقة.

- **أهداف الدراسة:**

تعد تركيا وإيران من الدول المحورية في الشرق الأوسط،ولكل منهما مشروع إستراتيجي يسعيان لتحقيقه، وإستخدامه للتوغل أكثر في منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص، لذلك سعى كل منهما لبسط نفوذه في المنطقة من خلال المقومات اللذان يمتلكانها،كما تختلف إستراتيجيتهما و وجهات نظرهما و مواقفهم، إلا أن ما يجمعهم هو تحقيق "المصلحة"، حيث سعى كل منهما لتحقيق مصلحته في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

لذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على المتغيرات التي أثرت على التوجه التركي-الإيراني تجاه الشرق الأوسط
- التعرف على الرؤية الإستراتيجية لكل من تركيا وإيران لمنطقة الشرق الأوسط
- رصد موقف تركيا وإيران من الأزمة السورية ومعرفة دوافع تدخلهما بها،بالإضافة إلى إنعكاسات هذا التدخل
- التعرف على تأثير التنافس التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على الإستقرار الأمني بها.

أسباب إختيار الموضوع:

عادة ما يرتكز الباحث لموضوع بحثه على مجموعة من المبررات، والتي تنقسم إلى مبررات ذاتية، وأخرى موضوعية، والتي سنوردها فيما يلي:

أ. الأسباب الذاتية.

يعد موضوع الدراسة أحد إهتمامات الباحث،وخاصة التنافس الذي يدور بين تركيا وإيران حول منطقة الشرق الأوسط

ب. الأسباب الموضوعية.

تم إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها تزايد الدور التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وإثارتهما للجدل على الساحة الإقليمية والدولية، من خلال تدخلهم في المنطقة أثناء الثورات العربية.

5. الإطار النظري والمقاربات:

إن الاقتراب كإطار تحليلي طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية- بعد اكتشافها وتحديدها -وذلك بقصد تفسيرها، وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا. فالإقترابات تعد أحد الوسائل والطرق التي تفيد في معالجة الموضوع محل دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية[1].

أما تعريف النظرية: يشير إلى نسق من المقولات المترابطة منطقيا،وشبكة من التعميمات الإستدلالية من خلالها يمكن إشتقاق تفسيرات أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيدا، والنظرية بتعريف أخر هي بناء تصوري يبنيه الفكر ليربط بين مبادئ ونتائج معينة.

إستنادا إلى طبيعة موضوع الدراسة ومشكلته البحثية، التي يسعى للإجابة عن تساؤلاتها فقد تم إستخدام الإقترابات الآتية:

- **إقتراب تحليل النظم:** هو طريقة علمية منظمة لتوجيه الفكر الإنساني تجاه التحليل العلمي الدقيق للظواهر والمشكلات التي تواجهه، حيث يعتمد على تعدد الأسباب والعوامل الكامنة خلف هذه الظواهر وتلك المشكلات، وتداخل هذه العوامل والأسباب فيما بينها، وتفاعلها بدرجات متفاوتة، ولتحليل الدور التركي والإيراني يتطلب أن يكون هناك إلمام بمحددات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية،وإثر جميع ما سبق على دور تركيا وإيران الإقليمي في الشرق الأوسط.
- **نظرية الدور:** يرتبط مفهوم الدور بالبعد الإجتماعي-السيكولوجي بالدرجة الأولى، حيث أنه يتعلق بالفرد، و تعالج هذه النظرية دور الدولة بين مجموعة دول على إعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، بالتالي يتطلب تعامل الدولة مع النسق الدولي أو مع وحداته المختلفة، أن تكون كل وحدة محددة لذاتها وللأخرين طبيعة موقعها في هذا النسق،بالإضافة إلى الوظيفة الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في إطاره بإستمرار، ومن خلال ماسبق يتضح أن لكل دولة دور في النسق الدولي، وتعبر به عن سياستها الخارجية[2]

[1] رملي مخلوف،"توظيف الإقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة:إقتراب تحليل النظم أنموذجا"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6،العدد 3،(2020)،ص49

[2] لطفي صور، الأبعاد الإقليمية السياسات التركية-الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016)، ص 44.

3. الإشكالية

تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التنافس التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وتأثيره عليها، وحول الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط،وإحتدام التنافس بينهما لتحقيق أهدافهما ومصالحهما في المنطقة،وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف أثر التنافس التركي-الإيراني على منطقة الشرق الأوسط؟

و تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المتغيرات التي أدت إلى توجه إهتمام تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط
- ماهو طبيعة الدور التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
- ماهو مشروع كل من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط
- كيف إنعكس التنافس بين تركيا وإيران على الأزمة السورية
- كيف أثر التنافس بين تركيا وإيران على الإستقرار الأمني للمنطقة

الفرضيات:

يمكن تقسيم فرضيات الدراسة إلى التالي:

- تشكل منطقة الشرق الأوسط مجالا للتنافس بين تركيا وإيران لتحقيق الهيمنة الإقليمية.
- ضعف النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط جعل منه مجال للتنافس والصراع .
- كلما زاد التنافس بين تركيا وإبران كلما زاد الإنفلات الأمني فبي منطقة الشرق الأوسط.

- **حدود الدراسة:**

الحدود الزمانية للدراسة: تبدأ الحدود الزمانية للدراسة منذ 2011، أي عند بداية ثورات الربيع العربي،إلى عام 2021.

الحدود المكانية للدراسة: يعالج الموضوع الدور الإقليمي لتركيا وإيران في الشرق الأوسط والتنافس الدائر بينهما،خاصة بعد ثورات الربيع العربي،وهو ما يجعل الحدود المكانية محصورة

في الشرق الأوسط،إلا أنه سيتم التركيز على إيران و تركيا و سوريا، كون أن الأخيرة تشهد نشاط كثيف للتنافس عليها.

- **تحديد المفاهيم**

من المهم عملية ضبط المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالدراسة وذلك لما تكتسيه عملية تحديد المفاهيم من أهمية لذلك سيتم التطرق إلى المفاهيم التالية:

- **مفهوم الشرق الأوسط**: مصطلح غربي إستعماري، كثر إستخدامه إبان الحرب العالمية الثانية،ويشمل منطقة جغرافية تضم سوريا،لبنان،فلسطين،الأردن، الخليج العربي،العراق،مصر،أفغانستان،تركيا،وإيران، يتمثل الهدف من إطلاق هذا المصطلح هو إدخال دول غير عربية لمحاربة القومية العربية،وتفكيك وحدتها،والرابط الوحيد الذي يجمع هذه الدول هو الموقع الجغرافي[3]
- **مفهوم الدورالإقليمي**: يقصد بالدور،مجموعة السلوكيات المتوقعة والمرتبطة بوظيفة معينة،فنجد أن مفهوم الدور مرتبط بتلك الوظيفة التي تقوم بها الدولة في محيطها،ومنه فإن العلاقة بين الدولة ومحيطها الخارجي،لها أهمية محورية في تحديد دور الدولة،وما تسعى لتحقيقه بها.[4] كما أن ذلك الدور يتحدد بطبيعة التوجه العام لسياسة الدولة في محيطها الإقليمي،وبأهداف تلك السياسة،ومدى توفر الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف وتحقيقها،لذلك فإنه من الضروري تحدي البيئة التي تتحرك فيها تركيا وإيران ضمن محيطها الإقليمي في الشرق الأوسط
- **مفهوم التنافس**: يقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي إختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذ لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس وقد يشمل التنافس مجالا محددا وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الإقتصادي والسياسي والحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي والسياسي لكل منهما[5].

[3] عبد الوهاب الكيالي،**الموسوعة السياسية**،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1983)،ص456.

[4] عامر مصباح،**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**،(الجزائر:بودواو للنشر والتوزيع)، ص 158

[5] عبد الرزاق بوزيدي، **"الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"**،مجلة العلوم الإنسانية"، المجلد 21، العدد 2، (2021)، ص 322.

7. الإطار المنهجي: تعتمد كل دراسة علمية على منهج أو مجموعة مناهج تساعد الباحث في جمعه للمعلومات التي تخدم موضوع دراسته وعليه يمكن تعريف المنهج بأنه: مجموعة منظمة من العمليات التي تسعى لبلوغ هدف معين[6]

- **المنهج التاريخي:** هو ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات، أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.[7]

تم إستخدام هذا المنهج للرجوع إلى جذور الأحداث و المتغيرات التي ساهمت في جعل التنافس التركي- الإيراني بالشكل الذي هو عليه الأن.

- **المنهج الوصفي:** يعنى محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصل إلبى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها[8]

تم الإعتماد عليه لوصف الدور الإيراني والتركي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى وصف الأحداث و التطورات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط.

8. هيكلة البحث:

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الشرق الأوسط في المنظور الإستراتيجي لكل من تركيا وإيران، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على رؤيتهما و توجههما نحو الشرق الأوسط .

وفي الفصل الثاني الذي حمل عنوان أبعاد التنافس التركي-الإيراني في الشرق الأوسط،تناولت الدراسة البعد الحضاري والمذهبي المتمثل في الدور الحضاري العثماني لتركيا، وتصدير الثورة والمذهب الشيعى لإيران و البعد الإقتصادي لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط.

---

[6] موريس أنجرس،ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**،(الجزائر:دار القصبة للنشر، ط 2،2004)،ص 98.

[7] محمد سرحان على المحمودي، **مناهج البحث العلمي**،(اليمن:دار الكتب،ط 3، 2019)، ص48.

[8] المحمودي، مرجع سابق، ص57

وقد تناولت الدراسة في الفصل الثالث والأخير، الذي جاء بعنوان إنعكاسات التنافس التركي-الأيراني على منطقة الشرق الأوسط، تناول هذا الفصل في مبحثه الأول إنعكاسات هذا التنافس على الأزمة السورية بسبب تضارب مصالحهما بها بشكل كبير وما لها من أهمية بالنسبة لهما، كما تناول في مبحثه الثاني الإنعكاسات التي طرأت على الشرق الأوسط ككل.

الفصل الأول

الشرق الأوسط في المنظور الإستراتيجي

لكل من تركيا وإيران

الفصل الأول: الشرق الأوسط في المنظورالإستراتيجي لكل من تركيا و إيران

تمهيد:

لا تأتي أهمية الشرق من ثرواته و خيراته المتعددة أو مساحته الجغرافية أو حجم سكانه فحسب، بل من موقعها الإستراتيجي المتميز والفريد من نوعه، الذي جعلها دائما محل نزاع وصراع للسيطرة على المنطقة وبسط النفود بها، لما يشكله السيطرة عليها من أهمية ومصالح كبيرة ومحط لأنظار العالم أجمع، منهم تركيا وإيران اللذان لهما نظرة إستراتيجية لهذه المنطقة دفعتهم للرغبة في بسط نفوذهم والسيطرة عليها، وإستغلال ما لديهم من مقومات وما لدى المنطقة من مقومات لأداء دور إقليمي مؤثر وفعال، كما أن عدة أسباب وأحداث دفعتهما لأن يصبح جل إهتمامهم موجه لهذه المنطقة فتنوعت الأسباب بين: نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وأحداث 11 سبتمبر2001، تولي حزب العدالة التنمية الحكم في تركيا سنة 2002، الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، ثورات الربيع العربي المندلعة في 2011 وغيرها من الأحداث فنجد أن كل من الأحداث السابقة ساهمت بشكل كبير في تغيير إستراتيجيتهم ورؤيتهم لمنطقة الشرق الأوسط وأصبحت على رأس قائمة إهتماماتها، لذلك سعت كل منهما لأن يكونا دولة محورية وقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة.

المبحث الأول: الشرق الأوسط في المنظورالإستراتيجي لكل من تركيا وإيران

تعتبر الرؤية التركية الإيرانية لمنطقة الشرق الأوسط و إهتمامها بها نابع بالأساس من منطلق الإستجابة للموقع الجيوسياسي، كما أن تركيا و إيران يمثلان قطبين رئيسيين في النظام الإقليمي الشرق الأوسطي، وكلاهما يمتلكان موقع إستراتيجي مهم، لذلك فالشرق الأوسط يعد المجال الرئيسي لتفاعلهما فيه، كما أنه ساهمت عدة متغيرات دولية و إقليمية في تحولهم تجاهه.

المطلب الأول: دو افع التحول الاستر اتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الاوسط

في ثمانينات القرن الماضي شهدت تركيا عدة تحولات للإنفتاح على العالم الخارجي وذلك حتى تتمكن من رفع مكانتها كقوة إقليمية صاعدة، وساعدها على ذلك عدة متغيرات كان لها دور كبير في جعلها تعود لواجهة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط مما إستوجب منها أن تعيد النظر في سياساتها الداخلية والخارجية وأن تقوم بترتيب أولوياتها وذلك حتى تتكيف مع أحداث الوضع الراهن وذلك بعد أن كانت قد تراجعت المكانة الجيوستراتيجية التركية لدى الغرب لتطويق الإتحاد السوفياتي سابقا وهو ما أدى إلى زيادة تعثر إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

من هنا أصبح لصانع القرار التركي عدة أهداف متمثلة في دعم إستمرارية الوجود التركي وذلك من خلال إعادة قراءة مواقفه تجاه قضايا الجوار الإقليمي وأيضا أن يحافظ على الأمن القومي التركي والعمل على تعظيم المصالح الوطنية الحيوية التركية.[1]

كان لتركيا سلوك خارجي معادي للغرب وذلك منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 إلى غاية التسعينيات، كما كان لها دائرة إهتمام واحدة وهي الدائرة الغربية، التي كان جل اهتمام صانع القرار الخارجي التركي متوجه لها، ويسعى لإقامة علاقات متينة مع الدول الاوروبية خاصة الولايات المتحدة الامريكية في مختلف المجالات، وكان نتيجة هذا السعي هو الإنضمام لحلف الشمال الأطلسي سنة 1952.

[1] نور الدين دخان، سليم بدرة، **"تركيا و مسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، مجلد 5، عدد 1، (2020)، ص 807

وظل إهتمام تركيا بالدائرة الغربية مستمرا، أما من الناحية الأخرى فلم يكن لدول الشرق الأوسط خاصة العربية منها نصيبا من هذا الإهتمام فقد كانت العلاقات بينهم متوترة وسيئة.

تغير هذا الوضع بداية التسعينيات وما أفرزته البيئة الاقليمية والدولية من متغيرات عديدة أثرت على سلوك تركيا الخارجي بشكل كبير ومن هنا أدرك صانع القرار الخارجي التركي أهمية الشرق الأوسط بعدما كان مهملا لها، فتحول توجهه إليها. وقامت تركيا بإستغلال ما تمتلكه من مقومات مكنتها من لعب دور إقليمي وقيادي وفاعل في منطقة الشرق الأوسط.

منذ البداية كان السبب في ذلك المتغيرات الجديدة التي طرأت في تلك الفترة والتي تنوعت بين تغيرات دولية وتغيرات إقليمية ومحلية، والتي ساهمت في تحول توجه تركيا نحو الشرق الأوسط وبنائها إستراتيجية جديدة تجاه هذه المنطقة.

أولا المتغيرات الدولية:

هناك مجموعة من المتغيرات الدولية التي ساهمت في التأثير على سلوك تركيا الخارجي وإدراك صانع القرار الخارجي التركي وتحوله ناحية منطقة الشرق الأوسط ومن أهم هذه المتغيرات التالي:

1. تفكك الإتحاد السوفيتي
2. أحداث 11 سبتمبر 2001

1. **تفكك الإتحاد السوفيتي:**

تفكك الإتحاد السوفيتي وإنهار في ديسمبر 1991 ونتج عنه وضع جديد وتحولت القطبية الثنائية لقطبية أحادية بقيادة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما أثر على منطقة الشرق الأوسط فقد تدخلت قوى دولية وإقليمية محاولة إكتساب مواقع نفوذ في تلك المنطقة.

كما أظهر أهميتها وحدث تحول في قيمتها ومكانتها الإستراتيجية ومن هنا أدركت تركيا أن عصرا جديدا قد بدأ. فمع إنهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت جمهوريات إسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز المتكونة من ستة جمهوريات ينتمي مسلميها الى ثلاث مجموعات عرقية.[1]

1. مجموعة الشعوب التركمانستانية: تمثل نسبة المسلمين بها 85 % وتضم معظم سكان كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان الذين تقترب لغتهم وثقافتهم من تركيا[1]

[1] "إنهيارالاتحاد السوفياتي و انعكاساته على التنافس"، موسوعة مقاتل الصحراء، في: https://bit.ly/3MupjWd (2022/3/3).

2. مجموعة الشعوب الإيرانية: تمثل نسبة المسلمين بها 8.4% ويتواجدون بكثرة في طاجيكستان وثقافتهم وحضارتهم أقرب إلى ثقافة وحضارة إيران.
3. مجموعة الشعوب الايبروقوقازية: يعيشون في مناطق متفرقة في روسيا والقوقاز والشيشان وغيرهم من المناطق.

تتكون هذه المجموعات من عدة إنتماءات مذهبية ولغوية ما جعلها منطقة مفتوحة أمام تركيا وإيران ودول كبرى أخرى كالولايات المتحدة الامريكية والصين[2]

بالنسبة لتركيا، هنا نجد أنها بلورت توجهها نحو هذه الجمهوريات بهدف إعادة تجمع الشعوب التركية (العثمانية الجديدة) وهو طموح لتركيا، وهذه الوحدة تعد قوة إقليمية بإمكانياتها وحجمها الكبير ومن خلالها تحاول تركيا مواجهة الطموح الإيراني والروسي في المنطقة عن طريق طرح نفسها كنموذج لنظام ديمقراطي علماني، وبالنسبة لروسيا هو قيامها بالتوصل إلى تفاهمات معها، فتركيا ترغب أن يكون لها مكانة دولية وأن تكون أيضا جزء من النظام الدولي.[3]

2. أحداث سبتمبر2001:

أثرت أحداث سبتمبر 2001 وتداعياته على الشرق الأوسط وأوضاعه الجيوسياسية والإستراتيجية قد جعلت رغبة دول هذه المنطقة أن يكون لها نفوذ وتأثير في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إعادة بناء إستراتيجياتها وسياساتها تكيفا مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة.

بالنسبة لتركيا التي تشكل جزء من هذه المنطقة فبالتالي قد أثر عليها لأنها معنية بصورة مباشرة بما يحدث أو يؤثر على هذه المنطقة، فقد كانت هذه الأحداث دافع لأن يتشكل لدى تركيا إستراتيجية جديدة في المنطقة وتفعيل دورها الإقليمي وإعادة تنظيم وضعها الداخلي والقيام بالتركيز على ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات تمكنها من القيام بهذا الدور.

عقب هذه الأحداث تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز في الإنتخابات سنة 2002 والذي إثر وصوله بشكل كبير وإيجابي على تركيا لذلك تعد تلك السنة بأنها سنة التحول في تركيا، فقد أثر على توجه تركيا تجاه الشرق الأوسط ومكنها من تطوير علاقاتها من خلال تطبيق أسس العمق

[1] **"إنهيار الاتحاد السوفياتي و انعكاساته على التنافس"**، مرجع سبق ذكره

[2] بدرة سليم، مجناح امال، "**الشرق الأوسط، دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الإستراتيجي التركي تجاه المنطقة**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 2، العدد 9،(مارس 2018)، ص 1051

الجغرافي وذلك من خلال توظيف الجوار الجغرافي والإرث التاريخي وتطبيق سياسة تصفير المشكلات والمشاركة في مفاوضات السلام في النزاع العربي الإسرائيلي ومحاولتها لحل أزمات دول الجوار ومعالجة أيضا أزمة المشروع النووي مع إيران دبلوماسيا[1] بعد أن كانت تنتهج أسلوب الإتجاه الواحد الجامد ولم تكن تعير الإهتمام لمنطقة الشرق الأوسط من الأساس.

ثانيا المتغيرات الإقليمية

هناك عدة متغيرات اقليمية أثرت أيضا بشكل كبير على التوجه التركي نحو الشرق الأوسط لعل أهمها:

- **حرب الخليج الثانية**
- **عملية السلام بين فلسطين و اسر ائيل 1991**
- **ثورات الربيع العربي**
- **تولي حزب العدالة و التنمية الحكم 2002**

1. حرب الخليج الثانية:

عاشت دول الجوار العربي لتركيا صراعات عديدة وعنيفة خاصة في الفترة التي أعقبت إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في 2003، كما قامت العديد من الدول العربية بمساعدة الاخيرة وأيضا إشتركت إيران في هذا التحالف العربي الذي ضم عدة دول من بينها الأردن والسودان ومصر، قادت المملكة العربية السعودية هذا التحالف. وهنا حاولت تركيا إستغلال هذه الأحداث والصراعات حتى تستطيع أن تتمدد في منطقة الشرق الاوسط،[2] وكانت مشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية تعبير عن إهتمامها بهذه المنطقة. إستغلت في هذه المشاركة الموقع الجيوستراتيجي الذي تتميز به، كما أن مشاركتها ساهمت في إطلاق فاعلية لمكانة تركيا في الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

[1] سليم مجناح، مرجع سابق، نفس الصفحة

[2] عليان محمود، "**التو افق و الصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية- التركية مثالا**"،(المانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، الطبعة 1، 2016)، ص 91

الأحداث و التطورات التي أعقبت هذه الحرب أدت لإدراك صانع القرار التركي الخارجي بأنه يجب التعامل بموضوعية مع ما يحدث، خصوصا بعد أن تم تدمير قوة العراق وبعد أن أفرغت القضية الفلسطينية من مضمونها، وأصبحت القومية العربية ممزقة.[1]

أستغلت تركيا هذا الوضع، خاصة التطورات التي حدثت في سوريا والعراق و خاصة العراق بعد إنسحاب الولايات المتحدة منها، لكن سوريا والعراق كانا تحت التأثير الإيراني ولم تقبل تركيا بتواجد إيران في هاتين الدولتين، اللتان تعتبران بالنسبة لتركيا بوابة نحو العالم العربي.

إلا أنه الغرب يسعى لأن يعزل إيران في سوريا مما يسمح لتركيا في نفس الوقت أن تتمدد في أي فراغ، والقيام برعاية التحول السياسي في المنطقة، كما قامت القيادة التركية ببذل جهود كبيرة في حرب الخليج الثانية، حتى تستطيع إقناع الدول الغربية بأهميتها وأنها قادرة على تأدية دور إقليمي فعال في مرحلة ما بعد الحرب.[2]

2. عملية السلام بين فلسطين و إسرائيل 1991.

أطلقت تركيا العديد من المبادرات الدبلوماسية والتصريحات، تدعم فيهم القضية الفلسطينية والفلسطينيين، وأيدت مبادرات التسوية السلمية،[3] حيث ترى تركيا أن تسوية القضية الفلسطينية سيساهم في تحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط، لأنه ما سيؤثر في الشرق الأوسط سيؤثر كنتيجة على تركيا، لذلك ترغب تركيا في إحتواء الأحداث في المنطقة.

كما أن تركيا تؤكد على إهتمامها بالعمل على تحقيق إستتباب الإستقرار في المنطقة، لأن ذلك سيجعلها تستفيد من عدة أشياء منهم الإستفادة من تسوية الصراع العربي الإسرئيلي، من خلال الخطوات التي ستعقب هذه التسوية ومنها خطوات لبناء ترتيبات إقتصادية وإقليمية، ستمكن تركيا من الإستفادة منها في مجال مجالات المياه والتعاون التجاري والإقتصادي والمالي، لتحقيق مصالحها في إقامة مشروعات التعاون الإقتصادي والإقليمي وأيضا ستحقق فرصة للتبادل والإستثمار بين الدول على المدى البعيد، وذلك من أجل تعزيز السلام والإستقرار وإمكانية معالجة المشكلة المائية في المنطقة.

التسوية السلمية ستمكن تركيا من تعميق علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان تعدان أكبر قوتان دولية وشرق أوسطية، وترتيبات هاتين القوتين لإقامة مشروع شرق أوسطي سيفتح أمام تركيا نافذة جديدة على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط.

---

[1] محمود، مرجع سابق، ص92

[2] عماد الضميري، **تركيا و الشرق الأوسط**"، (مركز القدس للدراسات السياسية، 2002)، ص 05

[3] أيمن يوسف، "**القضية الفلسطينية و إسرائيل في السياسة الخارجية التركية**"، في https://bit.ly/3GATf1w (2022/4/21)

ولا تحاول تركيا إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي وتطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية فحسب، وإنما محاولتها أبعد من ذلك، فهي تحاول إقامة علاقات تعاون إقليمي وتعاون ثنائي حتى تستطيع تعميق علاقات الإعتماد المتبادل في المنطقة.[1]

3. ثورات الربيع العربي:

شهد العالم ثورات الربيع العربي في مطلع 2011 التي بدأت في تونس ومصر، وإنقلب الوضع من تخوف الشعب من السلطة أو من النظام إلى تخوف الأنظمة من الشعب الذي أظهر كراهيته ورفضه لهذه الأنظمة المستبدة.

إعتبرت تركيا ثورات الربيع العربي أنها تعبير عن رغبة شعوب دول تلك الثورات في الحصول على المزيد من الديمقراطية والشفافية، و رأت أنها فرصة مناسبة لتعزز نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. ساهمت هذه الثورات في زيادة النشاط التركي كما إستغلت ذلك الوضع لتقدم نفسها لدول الشرق الأوسط نموذج للديمقراطية.[2]

4. وصول حزب العدالة والتنمية الحكم 2002

لا يمكن إغفال دور وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم، ودوره في توجه تركيا نحو الشرق الأوسط، وإعتلائها لرأس قائمة أولوياتها، وصياغتها لرؤية جديدة على مستوى الخطاب والممارسة والتخلص من المفاهيم القديمة، مثل فكرة الدفاع عن نفسها ضد الأعداء المحيطين بها، وتبنت سياسة جديدة أو رؤية جديدة وهي سياسة العمق الإستراتيجي والتي تعني إستغلال تركيا لموقعها الجغرافي والقوة النابعة منه، والسياسة الأخرى التي تبنتها هي سياسة تصفير المشكلات، ومن خلالها سعت تركيا لحل مشكلاتها مع جيرانها من الدول، كما أن شعار حزب العدالة والتنمية هو "السلام في الداخل و السلام في الخارج" إدراكا منها بأنها إذا لم تحقق السلام في الداخل، لن تستطيع تحقيقه في الخارج، إلا أنه تأمينها للوضع الداخلي سيمكنها من أداء دور إقليمي فعال وهذا هو هدف تركيا وما تسعى إليه منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم.[3]

---

[1] الضميري، مرجع سابق، ص105

[2] طايل يوسف عبدالله عدوان،**الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)**، رسالة ماجيستير (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، 2013)، ص05.

[3] الحارث حلالمة، "**التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 35، العدد 6 ،(2021)، ص885

هناك عاملان إضافيان حفزا الدور التركي في الشرق الأوسط هما:

تعثر جهود الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي:

حاولت تركيا الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل، رغم قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها، وقامت أوروبا بإستخدام سياسة الإنتظار مع تركيا،حيث أنها لم تمنحها العضوية، وأيضا لم تقم برفضها، وإستمرت بطلب شروط من تركيا كحقوق الإنسان، والمعايير الإقتصادية وغيرها، كذريعة لإبقاء تركيا بشكل دائم في حالة من الإنتظار والترقب.

إلا أن ذلك لم يمنع تركيا من إستكمال محاولاتها للإنضمام للإتحاد الأوروبي، لأنه يعد من أهم المصالح الحيوية التركية، لذلك توجهت شرقا للإستفادة من وجودها العربي الأسلامي، والإنخراط في قضاياه من خلال ممارسة دور الوسيط الإقليمي،وذلك بهدف تحسين أوراقها التفاوضية غربا.[1]

المطلب الثاني: مرتكزات وأهداف الرؤية التركية للشرق الأوسط

تركيا تعتبر جزء لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط، سواء من حيث الموقع الجغرافي والتراكم التاريخي. كما تهتم تركيا كثيرا بمجالها الحيوي لذلك يعد الشرق الأوسط بالنسبة لها مجالا حيويا، وملائما لها لتصبح قوة إقليمية، وترى أنه المكان المناسب الذي يمكن أن تنشط فيه و أفضل موقع يمكنها من أن تكون قوة إقليمية و حتى دولية.

يعد الشرق الأوسط بؤرة للصراعات و النزاعات منذ القدم، والضعف العربي وغياب دوره ساعدها على التدخل المستمر في الشأن العربي حيث أن تركيا ترى أن لها إرث تاريخي في المنطقة، وهو ما يمكنها من التدخل في شؤونها.

والرؤية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتركز على:

- تعزيز الإعتماد المتبادل بين إقتصاديات المنطقة.
- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع .
- استخدام الطرق السلمية والدبلوماسية في حل أزمات المنطقة.
- التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية، من خلال الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد.[2]

[1] أحمد داود أوغلو،**"العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، (الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)، ص 586

[2] نور الدين دخان،سليم بدرة، "**تركيا و مسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط**"،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 05، العدد 01،(2020)، ص814

كما أنه ومن خلال تواجد تركيا في منطقة الشرق الأوسط، جعلها ترى نفسها بأنها دولة محورية في المنطقة، وليست من الدول الأطراف ونتيجة لهذا التصور فإنها رأت أنه يجب عليها تطوير علاقاتها إلى دوائر أوسع، وخاصة الدوائر المرتبطة بتركيا جيوبوليتيكيا وتاريخيا وثقافيا كالدائرة الغربية(الأوروبية) والدائرة العربية التي تعد بيئة خصبة مليئة بالمنافع والمصالح الإقتصادية والإستثمارية والتجارية.[1]

كما أن تركيا ترى أن الشرق الأوسط يحقق لها تفاعلات إقتصادية من خلال تفاعلها مع الدول العربية كما أنه يمكنها التدخل في الترتيبات الأمنية للمنطقة، بالإضافة إلى أن تواجدها في منطقة الشرق الأوسط منحها موقع إستراتيجي متميز وموقعا بحريا فريدا حيث أنها تشرف على مضيقا البسفور و الدردنيل اللذان يعدان من الأحواض البحرية شديدة الأهمية لتركيا و من خلاله يمكن تدعيم التأثير القاري لتركيا.

المبحث الثاني: الشرق الأوسط في المنظورالإستراتيجي الإيراني

لإيران موقع إستراتيجي ذو أهمية بالغة، بسبب تواجدها في الشرق الأوسط، والذي ساعد جغرافية إيران على إحتوائها العديد من المناطق النفطية الهامة، وإشرافها على مضيق هرمز الذي يعد من أهم المعابر المائية، إضافة لموقعها المهم نجد أن للشرق الأوسط أهمية كبيرة بالنسبة لإيران، كما أن لها تاريخ قديم متجذر بهذه المنطقة، إضافة لإمتداداتها الإجتماعية والثقافية والديموغرافية والإجتماعية، وهو ما مكنها من لعب أدوار إقليمية في عدة مواضع جغرافية، خصوصا في ذروة المواجهة بين الإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه عدة أحداث و متغيرات ساهمت في زيادة أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران، و زادت رغبتها في أداء دور إقليمي و قيادي في المنطقة.

المطلب الأول: أسباب ازدياد الدورالإيراني في منطقة الشرق الأوسط

توجد عدة أسباب ساهمت في زيادة الأداء الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل في التالي:

[1] داود أوغلو مرجع سابق، ص 41

- الثورة الإسلامية الإيرانية 1979
- الإحتلال الأمريكي للعراق 2003
- البرنامج النووي الإيراني
- تراجع دور الدول العربية

1. الثورة الإسلامية الإيرانية 1979

تعد الثورة الإسلامية الإيرانية نقطة تغيير وتحول بالنسبة لإيران ولسياستها الخارجية، حيث نجد أن إيران بعد أن حليف للدول الغربية وخاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولمصالح هذه الدول في المنطقة، تغير الوضع بعد الثورة وأصبحت تنادي بوحدة الإسلام والمسلمين ضد إسرائيل وضد التواجد الأمريكي في المنطقة، وقامت بإستغلال المؤتمرات الإسلامية العربية للتأكيد على ذلك للبلدان العربية، وأنها لا تمثل تهديد بالنسبة لهم، كما أنها من المدافعين عن القضية الفلسطينية وسعت للتعاون معهم، مستغلة أيضا مظلتها النووية التي أعطتها دور قيادي في المنطقة،[1] مع إقصاء التدخل الأجنبي الأمريكي، وأظهرت رغبتها وسعيها للهيمنة على الشرق الأوسط وأن تصبح قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة.[2]

2. الإحتلال الأمريكي للعراق 2003

شكل الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 فرصة مهمة لإيران، لاسيما أن إيران كانت تسعى لأن تمارس دور إقليمي مختف عن الأطر الحاكمة للشرق الأوسط، ونجد أن ما يمتاز به العراق من موقع جيوبوليتيكي متميز و ثرواته جعل منه محل أطماع الشعوب المحيطة به ومنهم إيران.

كما أن أهمية العراق في الرؤية الإستراتيجية الإيرانية لها بعدين يتمثلان في التالي:

أولا: تنظر إيران للعراق وفق منظور الهيمنة عليه، وذلك بعد الفوضى التي حدثت به.

ثانيا: يعد العراق بالنسبة لإيران جزء من المشروع الإيراني الذي تسعى لتحقيقه في منطقة الشرق الأوسط، لذلك تسعى إيران لنشر التشيع في العراق.[3]

---

[1] **"تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية"**، في https://bit.ly/3xHuBZh (2022/3/5).

[1] محمد السعيد إدريس،"**تداعيات غزو العراق على الخيارات الإستراتيجية لدول الخليج**"،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(إبريل 2013). ص96

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فاشلة، إستغلت إيران الفرصة ونجحت في أن تتحول من لاعب ثانوي عند بداية الإحتلال الأمريكي للعراق إلى لاعب أساسي، فقد أدى فشل سياسة الولايات المتحدة في العراق إلى زيادة النفوذ الإيراني، الذي كان بمثابة فرصة على طبق من ذهب لإيران، كما كانت مستعدة لكل ذلك، لذلك قامت بتهيئة قادة ميليشيات وأحزاب ورجال دين حتى تتمكن من الدخول للأراضي العراقية، والتي مكنتها من التغلغل داخل العراق ومراكز القرار العسكري والحكومي، وذلك من خلال الميليشيات والمنظمات التي قامت إيران بإرسالها مثل الحزب الأعلى للثورة الإسلامية، حزب الدعوة الإسلامية، حركة مجاهدي الثورة الإسلامية، منظمة الطليعة الإسلامية وحزب الفضيلة وغيرهم.[1]

كان صدام حسين يشكل عائق أمام إيران لبسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط،كما أن إيران ترفض وجود سلطة عراقية قوية تقوم بمنافستها، لذلك قامت بدعم الولايات المتحدة في إحتلالها للعراق، أدى الإنسحاب الأمريكي من العراق لإستغلال إيران الفرصة، وبسط نفوذها في المنطقة وملئ الفراغ في العراق، مما يعني زيادة التأثير الإيرانية في الساحة الإقليمية للشرق الأوسط.[2]

3. البرنامج النووي الإيراني

تنظر إيران لمنطقة الشرق الأوسط من منظور قيادي، أي أنها ترى بأنها الأحق بقيادة المنطقة و أداء دور مؤثر و فاعل فيها، كما أن موقع إيران الإستراتيجي يقع وسط محيط إقليمي نووي يمتد من إسرائيل غربا إلى الهند و باكستان شرقا، مما جعلها تدرك حجم المخاطر الكامنة والمحيطة بها.

قامت إيران بإعلان إنضمامها لمجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية وتنوعت أهداف تسلحها بالسلاح النووي إلى عدة أهداف تتمثل في التالي:

اولا: الأمن و الإستقلال الكامل

تسعى إيران للحفاظ على أمنها و إستقلالها الكامل في منطقة الشرق الأوسط، حيث وجود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمة وحيدة ومهيمنة في العالم يعد تهديدا للأمن القومي الإيراني، ورأت أن الحل الوحيد لمواجهة خطر هذا التهديد هو إمتلاكها للسلاح النووي الذي يعد قوة رادعة.

---

[2] خالد المعيني، "**تداعيات إحتلال العراق على دول الجوار**"،في: https://bit.ly/3GATf1w (2022/4/28)

[2] ابو داود السيد، "**تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**"،(السعودية:العبيكان للنشر،2014)ص87

ثانيا: تعزيز المكانة السياسية الإقليمية و الدولية

يقصد بتعزيز المكانة الإقليمية أي أنها الدور الذي تقوم الدولة بتأديته في مجال محيطها الإقليمي وإستغلالها لعناصر قوتها بنوعيها الكامنة والظاهرة لإكتساب مكانة إقليمية.

ترى إيران أن إمتلاكها للسلاح النووي سيعزز مكانتها السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى القدرة التفاوضية مع القوى الإقليمية والعالمية مما سيحقق لها الإستقرار والهيبة والأمن[1]

ثالثا: إمتلاك القوة العسكرية

تعد الحرب العراقية-الإيرانية الإستفادة من درس الحرب الأمريكية على العراق، حيث هناك فرضية مفادها أنه إذا كانت العراق تمتلك السلاح النووي لما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إحتلالها أو مهاجمتها، كما أن التهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران من الدروس التي ركزت عليها وإستفادت منها إيران، مما دفعها ذلك للإستعداد لأية إحتمالات في المستقبل، وأن القيود الذاتية التي تفرضها الدول على نفسها أو تمسكهم بالإلتزامات الدولية تجاه إيران، لا يعتمد عليها، لذلك عملت إيران على أن تكون حذرة ومتأهبة لأي خطر أو تهديد يمكن أن يأتي منهم.[2]

رابعا: دافع البقاء

إيران تريد ضمان بقائها كدولة دينية شيعية، والذي يعتبر هاجس أمني قومي مستمر في تركيبة إيران العقائدية.[3]

4. تراجع دور الدول العربية

عانت المنطقة العربية من إنهيار شبه كامل وخاصة بعد إندلاع ثورات الربيع العربي في 2011، مما أدى إلى زيادة التدخلات الخارجية، وعجزت حكومات الدول العربية عن وضع حد لهذه

[1] حسناء رجب ذكي و اخرون،"**القدرة النووية و تأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دراسة حالة إيران-إسرائيل**" في: https://democraticac.de/?p=47139 (2022/4/28).

[2] عبد الله فالح المطيري،**أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني**،رسالة ماجيستير، (جامعة الشرق الأوسط ،كلية الآداب والعلوم،2011)، ص54

[3] المرجع نفسه

التدخلات، مما ترك فراغ كبير أمام الدول الإقليمية، وشكلت بالنسبة للأخيرة فرصة لممارسة دورها بشكل مؤثر و فعال في المنطقة.

كما أن إيران إستغلت هذا الفراغ السياسي والإقتصادي والعسكري، والضعف في المنطقة العربية، وقامت بإغتنام الفرصة ووظفت أوراقها الرابحة مما مكنها من اللعب بحرية تامة في المنطقة، وتراجع التأثير العربي وتزايد الدور الإيراني في المنطقة العربية، حيث عملت إيران على ملئ الفراغ الناتج عن غياب الوجود العربي في أزمات المنطقة، وهنا عملت إيران على إبعاد العراق عن محيطه العربي ومنعت وجود أي دور عربي آخر فيه، كما إستفادت من الثورة السورية ضد الرئيس بشار الأسد سنة 2011، وهو ما ساعدها على تعزيز وجودها العسكري في سوريا.

إلا أنه لم تكن نتيجة الثورات العربية جميعها خادمة للمصالح الإيرانية إلا أن إيران إستطاعت التكيف مع هذه المتغيرات التي شهدتها المنطقة، وفتحت قنوات للحوار مكنتها من مواجهة العديد من التهديدات الخارجية، وفبي ظل جميع هذه التغيرات تمكنت إيران من أن تصبح لاعب فاعل ومؤثر في خريطة التوازنات الإقليمية ونجحت إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية، نتيجة للضعف المنتشر بها، بالإضافة لضعف دورهم وتأثيرهم في المنطقة وأزماتها.[1]

المطلب الثاني: مرتكزات وأهداف الرؤية الإستر اتيجية الإير انية للشرق الأوسط

تعتمد إيران في رؤيتها الإستراتيجية للشرق الأوسط على ثلاث ركائز أساسية وهي: القوة-الثورة-الموقع .

اولا: ركيزة القوة

لإيران نوايا توسعية ومن يتتبع دور إيران في الشرق الأوسط يجد أن القوة ملازمة للسلوك الإيراني في الشرق الأوسط، والساحة الإقليمية.

[1] محجوب الزويري، **موقف إيران من القورات العربية.. الطموحات والمخاوف**"، في: https://studies.aljazeera.net/en/node/3221 .(2022/4/4).

لطالما كانت إيران مستعدة لإقتناص أي فرصة تمكنها من زيادة نفوذها و تغلغلها في الشرق الأوسط،و الذي مكنها من تحقيق ذلك هو إستغلالها لبؤر التوتر و النزاع في المنطقة، و غياب دور إقليمي عربي فعال ومؤثر هو ما مكنها من السيطرة على الموقع و الثروة.[1]

كما أن إيران تؤثر وتتأثر بالتفاعلات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، لذلك كنتيجة فإن أي تهديد للمنطقة يمثل تهديدا لإيران أيضا، لذلك سعت إيران لزيادة قوتها العسكرية والنووية لتأمين نفسها من أي تهديدات داخلية أو خارجية، ولحماية نفسها من خطر وتهديد الدول الأخرى، وخاصة الدول الثلاث التي تمتلك السلاح النووي، وهي باكستان ، إسرائيل والهند.

وتبعا لركيزة القوة فإن إيران ترى نفسها المسؤولة عن أمن منطقة الشرق الأوسط كذريعة و غطاء للتدخل في شؤون الدول.[2]

ثانيا: ركيزة الموقع الإستر اتيجي

يمتلك الشرق الأوسط موقع إستراتيجي بالغ الأهمية،حيث يعد المنطقة الجغرافية الممتدة لمساحة تقدر ب 17.788 مليون كم² اما الوطن العربي فهو المنطقة الممتدة على مساحة تقدر ب 13.932 مليون كم² ، وهو يضم ال 23 دولة، ويمكن الإشارة إلى ان العالم العربي يمتد جغرافيا من جبل طارق حيث الخليج العربي شرقا ومن مضيق باب المندب إلى المحيط الهندي، بعدد سكان يفوق 300 مليون نسمة أما الدول الأسيوية التي تدخل في إطار الشرق الأوسط الموسع فهي كل من أفغانستان بمساحة تقدر ب 6.529.090كم²، وإيران بمساحة تقدر ب 1.648.000 كم²

وتركيا تقدر بمساحة 783.562 كم² تبالإضافة إلى قبرص التى تصل مساحتها إلى 9.251كم².

كما يمتلك الشرق الأوسط مسطحات مائية هامة، ومن خلاله تطل إيران على معظم خطوط مواصلات البرية و البحرية والجوية، كما تتحكم في المضائق والممرات المائية الهامة للملاحة والتجارة الدولية، كمضيق هرمز وباب المندب، اللذان يعدان شريان الحياة لعدة دول من العالم.[3]

---

[1] حازم حمد موسى الجنابي،**"الرؤية الإستر اتيجية الإير انية للشرق الأوسط(القوة-الثروة-التورة)"** مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 03، (ديسمبر 2019)، ص 139

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] **"مصالح جمهورية الصين الشعبية و أهدافها في منطقة الشرق الأوسط و الرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030"**، في: https://bit.ly/3m3OtA7 (2022/4/4).

اولا قناة السويس: تصل بين خليج السويس (مصر)،و البحر الأبيض المتوسط، كما تعد أسرع وأقصر طريق للسفن التجارية والحربية بين دول المنطقة وحتى بين الدول المجاورة لها.

ثانيا مضيق باب المندب: يعد مدخلا للبحر الأحمر من ناحية الجنوب وقد كان منطقة تنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة،حيث قام كل من الطرفين بإقامة قواعد عسكرية لها بالقرب من المنطقة

ثالثا مضيق هرمز: يعد الأكثر أهمية من الناحية الجغرافية السياسية،حيث يصل بين إيران وعمان، وتكمن أهميته في التنافس الأمريكي-السوفيتي عليه سابقا للتحكم فيه، ومع إكتشاف النفط إزدادت أهميته بشكل كبير نظرا للإحتياطي الكبير في المنطقة العربية[1]

فضلا عن اهمية الشرق الأوسط الإقتصادية ،و ما تحتويه من ثروات معدنية كالنفط و الغاز الطبيعي، حيث تحتوي منطقة الشرق الأوسط على أكثر من 65% من الإحتياطي العالمي للنفط[2]

جميع ما تمتلكه منطقة الشرق الأوسط من أهمية إستراتيجية وموقع جغرافي متميز، جعل إيران تسعى للهيمنة على المنطقة وبسط نفوذها بها، لأنها تدرك أنه من يتحكم في الشرق الأوسط يتحكم في العالم.

ثالثا: ركيزة الحضارة والمذهب

يتميز الشرق الأوسط بتعدد الأديان وتنوع اللغات والحضارات، كما أنها تجمع بين الديانات السماوية الثلاث (الإسلام – المسيحية- اليهودية)، إلا أن الديانة الغالبة فيه هي الإسلام، حيث يشكل المسلمون أكثر من 90% وبها عدة لغات كالعربية، الكردية ، الفارسية ،والتركية.

كما تختلف منطقة الشرق الأوسط إختلافا كبيرا عن جميع مناطق العالم، حيث أن شعوب هذه المناطق أغلبها كانت صاحبة حضارات قديمة وكبيرة قادت النظام العالمي لسنين طويلة، وهي دائما تطمح لإعادة أمجاد هذه الحضارات، وظهرت عدة محاولات لتوحيد الأمة منذ عهد الراحل

[1] مزوري،بلعيشة،مرجع سابق، ص40

[2] المرجع نفسه

جمال عبد الناصر ومجموعة من الزعماء والمفكرين القوميين العرب، ونتيجة لذلك فهي تشكل خطرا على قادة النظام العالمي[1]

جميع ما سبق من العوامل من المفترض أن تكون عوامل قوة وإرتباط بين دول الشرق الأوسط، إلا أن هذه العوامل هي نفسها سبب التفرقة والنزاع بين الدول، وذلك بسبب الأقليات وشعورهم بالتفوق الحضاري، كإيران التي تسعى لإستعادة أمجاد حضارتها، حيث تنتمي لحضارة عريقة يبلغ عمرها 3000 سنة[2]، لذلك سعت لإعادة بناء إمبراطوريتها ومحاولتها لتصدير الثورة الإسلامية، كما ترى إيران أنه هناك فراغ إستراتيجي عقائدي تسعى لملئه من خلال تصدير ثورتها، وذلك من خلال تثبيت الهوية الفارسية ونشرها في المنطقة، ونشر التشيع أي تكوين كيانات شيعية قوية من خلال دعم حلفائها كحزب الله في لبنان وبشار الأسد في سوريا، يعد الأخير أكبر حليف لها في منطقة الشرق الأوسط.[3]

[1] صدام حمد عطية، "**الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط و أثره على المنطقة العربية(أنموذج ثورات الربيع العربي)**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11،ص305

[2] حبيبة زلاقي، **أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط-فترة ما بعد الحرب الباردة-**، أطروحة دكتوراه،(جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)، ص ص 114-115

[3] يوسف عبد الله عدوان،**الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط-2002-2013**، اطروحة ماجيستير(جامعة الشرق الأوسط،كلية الأداب والعلوم2013)،ص ص 121،126

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن فهم الأهمية التي تمتلكها منطقة الشرق الأوسط لكل من تركيا وإيران، حيث تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية جيواستراتيجية نظرا لمساحتها الجغرافية الواسعة وكثافتها السكانية ووفرة خيراتها، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز، ما حل اطماع الإمبراطوريات العظمى على مر التاريخ، بالإضافة لما فيها من ثروات كالنفط والغاز كما تعد بالنسبة لهما السبيل للوصول للهيمنة الإقليمية وبسط نفوذهم بها.

كما ان العالم عامة و الشرق الأوسط خاصة شهد أحداث و تحولات عميقة على المستوى الإقليمي والدولي، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، وغزو العراق عام 2003، وثورات الربيع العربي،أعاد توجه إيران وتركيا نحو المنطقة وأهتم بقضاياها، كما قامت هذه الأوضاع الجديدة بخدمتهما وهيئت لهما الظروف المناسبة للتمدد والتغلغل وبسط النفوذ أكثر فأكثر في المنطقة.

الفصل الثاني

ابعاد التنافس التركي-الإيراني في الشرق الأوسط

الفصل الثاني: أبعاد التنافس التركي-الإير اني في الشرق الأوسط

تمهيد

تعتبر كل من تركيا وإيران قطبين رئيسيين في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، كما أن كلاهما يمتلكان موقع إستراتيجي مهم، وفي منطقة غنية بالثروات،ومحل لأطماع القوى الخارجية، لذلك تسعى تركيا وإيران إلى تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، حتى تتمكن من التغلغل وبسط نفوذها في المنطقة.

لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توفر عدة محددات تمكنها من تبوأ الدور الإقليمي الذي تطمح إليه، كما أن المحددات و المقومات التي تمتلكها الدولة هي التي تساهم في صياغة إستراتيجية الدولة، وتلعب دور أساسي في تحديد قرارات صانع القرار في الدولة، لذلك نجد أن إستراتيجية كل من تركيا وإيران محكومة بجملة من المحددات، التي تعد بمثابة الموجه لها في تفاعلاتها مع الدول الأخرى.

في هذا الفصل سنقف على الأبعاد والمحددات الحضارية والمذهبية والإقتصادية التي شكلت مجالا للتنافس التركي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: البعد الحضاري و المذهبي

حتى يكون للدولة تأثير إقليمي أو دولي فاعل ومؤثر يجب ان يتوفر لديها مقومات يمكن إستخدامهم للوصول إلى المكانة التي تسعى إليها، كما أن المقومات لم تعد تعتمد على القوة فقط كما كانت بالمفهوم التقليدي،لذلك تقوم تركيا وإيران بإستغلال توظيف المقومات التي يمتلكانها خاصة الحضارية و المذهبية كأداة لمد النفوذ و التوسع في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الدور الحضاري العثماني لتركيا في منطقة الشرق الأوسط

إنتهت الخلافة العثمانية بتولي "مصطفي كمال أتاتورك الرئاسة، وبدأ عهد جديد الذي أعلنه الرئيس أتاتورك في عام 1924، وهو تاريخ إنشاء الدولة التركية الحديثة العلمانية، والتي مثلت قطيعة وإنسلاخ تام لما سبق في تركيا، حيث أنها إنسلخت عن عمقها الحضاري والثقافي، وحتى الديني، وإرتدت رداء العلمانية، النظام القائم على فصل الدين كليا عن الدولة، وتوقيع معاهدة لوزان عام 1923، التي نصت على التالي:

- قطع كلي وتام لأي صلة تربط تركيا بالإسلام .
- إلغاء الخلافة الإسلامية.
- طرد الخليفة وأنصاره وأنصار الإسلام من تركيا ومصادرة أموال الخليفة.
- إستبدال دستور تركيا القديم بدستور مدني.

تميزت فترة حكم مصطفي كمال أتاتورك بالعلمانية المتشددة، فتميزت بمهاجمة الإسلام والمسلمين وغلق المساجد والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية ومنع اللغة العربية والتدريس بها وإستبدالها بالحروف اللاتينية، وإنكار الدين إنكارا كليا.[1]

كما أنه لم يتم إعطاء العلمانية معنى واضح، وغلب عليه الغموض، فتم تطبيقه بشكل معارض للدين.[2] وتم إقصاء جميع العوامل التعددية والثقافية والعرقية، التي كانت تعد ميراث من الدولة

[1] فوزي أبو خليل، "**كيف تحولت تركيا من العثمانية إلى العلمانية**"، في https://bit.ly/3NQCTnU ، (2022/4/4).

[2] احمد النعيمي،**تركيا بين الموروث الإسلامي و الإتجاه العلماني**،(السودان،دار لبنان للنشر و التوزيع،2011)،ص145

العثمانية، وتبنت النموذج العلماني، إلا أنه نتيجة لأن المسلمون شكلوا الغالبية العظمى من تركيا لم تتوقف ردود الأفعال، من الإتجاهات الإسلامية و التحررية التي رفضت الوضع الذي فرض عليها، وأرادت إثبات وجودها بعد التغير الذي تم فرضه على هويتهم الثقافية.[1]

تطورت الأوضاع داخليا وحتى خارجيا، حيث أن تركيا غيرت من علاقاتها مع جيرانها من الدول، وسعت لإقامة علاقات طبية معهم، كما إتجهت لأن يكون لها دور وموقف فاعل في القضايا الإقليمية، التي تخص الشرق الأوسط، وخاصة دعم القضية الفلسطينية، وهو ما يدل على السياسة الحكيمة التي أتبعها هذا الحزب، الذي فكر بعقلانية وإستفاد مما حدث مع الأحزاب السابقة، وسعى لأن يكون له دور مؤثر وفعال،وأن يضع بصمة مميزة.[2]

كما أن الملاحظ لخطابات أعضاء حزب العدالة والتنمية، يجد مصطلحات معينة تتكرر، وتعبر عن الدور الإقليمي الذي تطمح تركيا لتحقيقه في منطقة الشرق الأوسط، ومن هذه المصطلحات المتكررة، قائد إقليمي، نموذج، معبر، المتعاون الإقليمي، عند تفسير كل مصطلح على حدى، نجد أن مصطلح قائد إقليمي يعني تطلع تركيا لأن تكون القائد المؤثر والوحيد في إقليم الشرق الأوسط، أما مصطلح نموذج يعني تطلعها لأن تصبح النموذج المحتذى به في المنطقة كدولة إسلامية، ديمقراطية مدنية، ومصطلح المتعاون الإقليمي، يقصد به مساعدة دول المنطقة من خلال مساعدتهم في حل خلافاتهم وأزماتهم، من خلال قيامها بالوساطة مستخدمة الدور الإقليمي المؤثر الذي تلعبه في الشرق الأوسط،أما مصطلح المعبر فيأتي من إدراك تركيا لأهمية موقعها الجغرافي المتمركز بين ثلاث قارات، والدور الذي يمكن أن تقوم به كناقل للثقافات والحضارات المختلفة.[3]

وبناء على ذلك ،رأت تركيا أنها لن تستطيع التغلغل في الشرق الأوسط من خلال ما كانت تتبعه من سياسات قديمة، تجاه هذه المنطقة، التي كانت تتسم بالجمود والحيطة والحذر ممن حولها من أعداء، من الدول العربية، لذلك عملت على إعادة ترتيب أولوياتها، وعلى إتباع أساليب جديدة قائمة على الصداقة والمصالح المشتركة، وبناء جسور من الثقة المتبادلة، بين الدول والشرق الأوسط، وأول ما أرادته

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه،ص ص 14-15

[3] جمال خالد محمد الفاضي،**التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010**،أطروحة دكتوراه(جامعة قناة السويس،كلية التجارة-الإسماعيلية،2015)، ص114

تركيا هو أن يصبح لها دور إقليمي، فاعل ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط، لذلك توجهها نحو هذه المنطقة ليس مجرد خيار، وإنما ضرورة لتحقيق الدور الذي تبتغيه وتسعى إليه.

كما أن العامل المذهبي والحضاري الذي تمتلكه تركيا، شكل إضافة لمقومات الدور التركي الإقليمي، حيث أن تركيا تقوم بتقديم نفسها للشرق الأوسط، بأنها دولة مسلمة، نظامها علماني، ولها أهمية على مستوى المؤتمر الإسلامي،كما ترتبط مع المنطقة بعلاقات ثقافية وإجتماعية وتاريخية منذ القدم، لذلك تصدر نفسها بإعتبار أنها النموذج الملائم لدول المنطقة.[1]

وحتى تستطيع تركيا أداء الدور الذي تطمح إليه نجد أنها تبنت عدة أفكار لتحقيق ذلك، وأحد أبرز الأفكار، نظرية العمق الإستراتيجي وتصفير المشكلات والعثمانية الجديدة.

أولا: نظرية العمق الإستراتيجي

أشار أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي، إلى أنه الإرث و الماضى العثماني أساسي في حل المشاكل المتعلقة بالشرق الأوسط، كما يهدف لإستغلال الماضي العثماني حتى تتمكن تركيا من إحتلال موقع في مسار السلام في الشرق الأوسط.[2]

من خلال هذه النظرية، نجد أن تركيا تدرك أهمية موقعها الجغرافي، وتستغله للتحرك الإيجابي في جميع الإتجاهات، خاصة في الإتجاه الذي يضم جوارها الجغرافي، وذلك حفاظا على أمنها وتحقيقا لمصالحها في المنطقة، وإبتداءا من تبني تركيا لهذه النظرية، فإنها رأت أنه سيتوجب عليها إنهاء القطيعة بينها وبين دول منطقة الشرق الأوسط وقضاياهم، والتخلص من تفكير أن الدول العربية والمجاورة لها أعداء، وعليها حماية نفسها منهم والإستعداد لأي تهديد يمكن أن يأتي منهم، وإستبدال ذلك ببناء علاقات جديدة معهم قائمة على الثقة والتعاون فيما بينهم، والتخلص من حالة الإنطواء والعزلة، بعد أن كانت تتصرف كدولة هامشية.[3]

---

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "التحديات و الفرص"**، أطروحة ماجيستير(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2014)، ص56

[2] أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي:مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية**،(بيروت: دار العربية للعلوم، 2010)،ص612

[3] مصطفى محمد صلاح، **"الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط "في ظل مفهوم العثمانية الجديدة"** في:
https://democraticac.de/?p=46797 (2022/6/5)

ثانيا: العثمانية الجديدة

يعود مشروع العثمانية الجديدة لتوركوت أوزال أحد أبرز الشخصيات، التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، كما أن كان لفترة حكمه (1983-1993) تأثير كبير وواضح على تركيا.

هدف هذا المشروع ذو الأطماع التوسعية هو جمع جميع الناطقين بالتركية في أمة واحدة، من سور الصين إلى بحر الأدرياتيك، أي أنها تشمل أربع دوائر هم دائرة آسيا الوسطى ودائرة القوقاز ودائرة البلقان ودائرة الشرق الأوسط (خاصة سوريا والعراق).[1]

لذلك نجد أن تركيا على دراية كاملة بالمجال الذي يجب أن تنشط فيه وهو الشرق الأوسط، لذلك عملت على توظيف الإسلام، لتحقيق مكاسب ومصالح لها في المنطقة، ولوزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو دور كبير في التوجه الذي تبنته تركيا، حيث أنه دعا تركيا إلى التوجه للإنضمام للمنظمات الإسلامية، ومنظمة المؤتمر على وجه الخصوص، ولكن يجب أن تكون دولة محورية فيها، ولها دور أساسي في حل نزاعات المنطقة الإسلامية،[2] حيث أنه أرجع أهمية أن تكون تركيا موجودة في العمق الإسلامي، إلى الإمبراطوية العثمانية، وأنها كانت متحملة لجميع مسؤوليات المجتمعات المسلمة داخل حدود الإمبراطورية وخارجها.[3]

وأستخدمت القضية الفلسطينية كمدخل للتأثير على العالم الإسلامي، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم وهو يظهر تعاطفا وتضامنا مع القضية الفلسطينية،[4] وبما أنها قضية العرب الأولى، لذلك إستغلتها كذريعة للتدخل في قضايا منطقة الشرق الأوسط، والتغلغل فيه، كما أستغلتها حتى تكتسب الشرعية الإسلامية وتتمكن من التأثير إقليميا ودوليا.

محاولات تركيا للإنضمام للإتحاد الأوروبي، وعجزها عن تحقيق ذلك جعلها تتجه للدائرة الإسلامية، وتغيير إستراتيجيتها، ومحاولتها لتوظيف الإسلام والمد المذهبي، حتى تستطيع التغلغل في

[1] أفراح ناثر جاسم، "**توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة**"،مجلة الدراسات الإقليمية،المجلد 3، العدد6 (يناير 2007)، ص7

[2] داود أوغلو، مرجع سابق، ص289.

[3] داود اوغلو، المرجع نفسه، ص296.

[4] داود اوغلو، المرجع نفسه، ص296

المنطقة وبسط نفوذها بها، وأن تكون دولة محورية ومركزية، تسيطر على العمق الإسلامي، مما يعني دخولها كمنافس لإيران، المختلفة عنها في الجانب المذهبي في منطقة الشرق الأوسط.[1]

والمتتبع لسياسة تركيا الخارجية والأفكار التي تبنتها، وتوجهاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، يجد أن تركيا أستغلت الجانب الحضاري والمذهبي، وإستخدمته في سياستها الخارجية، وإعتمادها على الإرث التاريخي والروابط الدينية والثقافية، التي تجمع الشعب التركي بالشعوب المجاورة، كما إستخدمت القوة الناعمة لتحقيق ما تطمح إليه.[2]

المطلب الثاني:المذهب الشيعي كأداة للتوسع الإيراني

تعد إيران من أكثر الدول إثارة للجدل في منطقة الشرق الأوسط، بسبب هويتها الدينية المذهبية المتمايزة عن العالم الإسلامي، فمع إنهيار الإتحاد السوفيتي، بلغ الإهتمام الإيراني بالجانب الحضاري والمذهبي ذروته، خلال عهد الثورة الإسلامية، وذلك من خلال إعادة إحياء أمجاد الحضارة الفارسي، في توجهات السياسة الخارجية لإيران، حيث تعد الإمبراطورية الفارسية من أعرق الحضارات القديمة، كما إعتبرت أقوى الإمبراطوريات في منطقتها الممتدة من شبه جزيرة البلقان في أوروبا في الغرب، إلى وادي السند الهندي في الشرق.

ينظر الإيرانيون لتاريخهم وحضارتهم بنظرة التعظيم، مما خلق داخلهم إحساس بالتفرد وتفوق حضارتهم وثقافتهم عن غيرهم من الثقافات والحضارات، القائمة على الهيمنة والتوسع والسيطرة العسكرية، كما شكل البعد الحضاري دور كبير في رسم ملامح السياسة الخارجية الإيرانية.[3]

تسعى إيران لأن تتبوأ دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال إستغلال وتوظيف ما تمتلكه من مقومات، وسبب إثارتها للجدل، هي طريقتها لتقديم نفسها بها للمنطقة، والطريقة التي ينظر بها العرب إلى إيران [4] حيث أنه رغم إصطدام إيران بعدم مقبوليتها من الدول العربية السنية، على وجه الخصوص، إلا أنها عملت على تصدير ثورتها عبر إطلاقها لشعار تصدير الثورة الإسلامية، وحتى تحقق إيران النفوذ الإقليمي الذي تسعى إليه، جمعت في إستراتجيتها للنفوذ الإقليمي التالي:

---

[1] محمد عربي لادمي،**التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**،أطروحة ماجيستير،(جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014) ،ص75

[2] المرجع نفسه، ص76

[3] عبد الله فهد النفيسي وآخرون ،**المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية** (مصر:دار عمان للنشر و التوزيع، 2013) ص14.

[4] نفس المرجع، ص7.

اولا: توظيف الطوائف الشيعية في المنطقة، ويظهر ذلك إما في التوظيف العسكري أو السياسي أو الديني من خلال خلق ولاءات لدى هذه الطوائف ويمكن توضيح ذلك في التالي:

1. دعم الصراعات الطائفية

تستخدم إيران الخطاب الطائفي حتى تتمكن من التأثير على الأقليات الشيعية، والقيام بإشعال فتيل الصراعات الطائفية في البلدان التي تتخذها إيران منصة لأدرعها في العالم، مثل العراق ولبنان واليمن، كما تقوم بدعم حركات التحرر الشيعية في العالم العربي، وإستغلال الكتل السكانية الشيعية، كأداة للتوسع وبسط نفوذها المتمثل في الهلال الشيعي، والعمل على إستثمار مناطق الصراع، وإشعال فتيل الصراعات بها وزيادة حدة الصراعات الطائفية بها، حتى تصل لما تطمح إليه من خلال ذلك، وهو أن تصبح الدولة الإقليمية المؤثرة في المنطقة.[1]

إستغلت إيران التهميش الذي عانت منه المجتمعات الشيعية خاصة في المملكة العربية السعودية، مما سهل على إيران الوصول لتلك المجتمعات في تلك البلدان، حتى تستطيع تحقيق التضامن الشيعي العابر للحدود، فهي تسعى لأن تكون قوة جذب للطوائف الشيعية والتأثير عليهم، وتجنيدهم لصالحها، مما يحقق لها مصالحها ويزيد من قوتها كدولة إقليمية.[2]

كما أنه منذ إطاحة صدام حسين في العراق عام 2003، وإندلاع ثورات الربيع العربي والشرق الأوسط بات أكثر طائفية، وهو ما أستغلته إيران تحقق مصالحها في المنطقة، وتبرر دعمها لحلفائها من الشيعة، هو أن جيرانها من الدول تدعم صعود التطرف السني، مما جعل إيران تضاعف من دعمها للمجتمعات الشيعية، حيث أنها ترفض هيمنة المجتمعات السنية على حساب المجتمعات الشيعية.

2. تصدير الثورة الإيرانية

إندلعت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ، فكانت نتيجة الثورة سقوط الشاه، وتولى آية الله الخميني الحكم، بعدها تغيرت توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، فأصبحت طائفية قائمة على نشر الفكر الشيعي، ومساعدة ودعم الجماعات التابعة لها بجميع الطرق المتاحة، كما تغيرت إستراتيجيتها

[1] محمد حاتم جاسم، **الدور الإيراني في الشرق الأوسط:المتغيرات الإقليمية (العراق-سوريا) أنموذجا**، مجلة مدارات إيرانية، العدد 4(2019) ص179.

[2] **الطائفية والسياسة الخارجية الإيرانية**، المركز العربي للأبحاث، مؤتمر بتاريخ 28 إبريل2022، في: https://bit.ly/3MeDezr (2022/4/19)

تجاه الشرق الأوسط عموما، والدول العربية على وجه الخصوص، فأصبحت ترى إيران نفسها بأنها الدولة الإسلامية الرئيسية في العالم العربي، ما يجعلها الوصي على الإسلام في المنطقة.

وحتى تستطيع التأثير والتغلغل بها وتحقيق طموحاتها تبنت مبدأ تصدير الثورة الإسلامية،الذي برز بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية،[1]والذي رأت أنه واجب إلزامي ويجب الإستمرار فيه، حيث تحدد إيران للثورة خمسة مراحل، تسعى لتحقيقهم حتى تصل لمرحلة إقامة الحضارة الإسلامية الحديثة، وتنقسم مراحل الثورة بالنسبة لإيران إلى التالي:

- مرحلة اليقظة الإسلامية
- مرحلة إنتصار الثورة
- مرحلة إستقرار النظام وإقامة حكومة إسلامية
- مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي
- مرحلة إقامة الحضارة الإسلامية الحديثة

عند الوصول للمرحلة الأخيرة من مراحل الثورة، سيتحقق الإستقرار في العالم الإسلامي وستنتهي الفرقة بين المسلمين، التي سببها في الأصل القوى الإستعمارية، التي عملت على زيادة الصراعات و النزاعات فيما بينهم لتسطيع السيطرة عليهم ونهب خيراتهم.[2]

3. المشروع الإير اني الطائفي

يقوم المشروع الإيراني الطائفي على فكرة التمرد، المتجذرة في ثقافتها الفارسية، التي ترى أن الحضارة الإيرانية الفارسية متفردة عن غيرها من الحضارات، ونتيجة لهذه الفكرة سعت بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، لبسط نفوذها في المنطقة العربية، عن طريق تصدير ثورتها الإسلامية، حتى تعزز

[1] كعبي عائشة،طيبي محمد بلهاشمي الأمين، الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة العربية في ظل النزاعات الطائفية،دفاتر السياسة و القانون، المجلد 12، العدد 2 (2020)، ص365.

[2] وليد عبد الناصر، **إيران-دراسة عن الثورة و الدولة**، (مصر: دار الشروق،1997) ص 76

نفوذها، وحتى تقوم بنشر التشيع، من خلال دعم حلفائها ماديا وعسكريا، كحزب الله اللبناني، وهو ما مكنها من تكوين قوة شيعية في المنطقة،[1] ودعمها للحوثيين في اليمن وحركة حماس والجهاد الإسلامي.

من خلال مشروعها الطائفي، عملت على بسط نفوذها وهيمنتها لذلك قامت بوضع نظرية الولي الفقيه.

- **نظرية الولي الفقيه:**

وضعها الإمام الخميني بعد الثورة الإيرانية والإستفتاء على إقامة الجمهورية الإسلامية، ووضحها في كتابه "الحكومة الإسلامية"،حيث تعتبر من المؤسسات الأساسية، كما أن الدستور الإيراني يخولها صلاحيات واسعة.

ميزت هذه النظرية إيران عن بقية العالم الإسلامي حيث أن إيران رأت أن هذه النظرية هي القادرة على حل مشاكل العالم الإسلامي،ويتضح أن هذه النظرية هي تأصيل لوجود المذهبية الشيعية في إيران والتي تجلت بشكل واضح في تأسيس الدولة جيث كان عامل الدين أو المذهب هو المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية وصنع القرار في إيران،بالإضافة إلى أن المؤسسة الدينية تسيطر على عملية صنع القرار،ويتجلى ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المرشد الأعلى في صنع السياسة الخارجية وغيرها من السلطات،وأيضا وجود الشروط المذهبية التي لابد من توفرها في رئيس الجمهورية،وهي أن يكون مؤمنا بالمذهب الإثنى عشر، "فالمذهب الشيعي" يحكم ويوجه جميع جوانب الحياة الدينية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية في إيران[2]

كما يكون من حق وواجب الولي الفقيه التدخل في كل ما يخص شؤون الدولة الإسلامية، حيث يعد الوصي على المسلمين، وهو ما أدى إلى زيادة تدخلات إيران في المنطقة العربية، وخاصة في لبنان، اليمن، سوريا والعراق.

4. الأدوات الإعلامية والثقافية

[1] كعبي عائشة،طيبي محمد بلهاشمي الأمين، الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة العربية في ظل النزاعات الطائفية،دفاتر السياسة و القانون، المجلد 12، العدد 2 (2020)، ص368.

[2] كعبي عائشة، طيبي محمد بلهاشمي الأمين،"**الدور الإقليمي الإير اني في المنطقة العربية في ظل النزاعات الطائفية**"،دفاتر السياسة و القانون، المجلد 12، العدد2،(2020)، ص368

وسائل الإعلام بجميع أنواعها، سواء المسموعة أو المرئية أو المقروءة، تعد مصدر هام من مصادر التوجيه والتثقيف في المجتمعات ككل، كما لديها إمكانية التأثير عليهم، وتساهم في تشكيل ملامح هذه المجتمعات، وتؤثر في صناعة الرأي العام.

إنطلاقا مما سبق، نجد أن إيران تمتلك أكبر إمبراطورية إعلامية، تستخدمها كأداة من أدوات القوة الناعمة للتغلغل الثقافي ونشر التشيع[1].

ومن أدوات الإعلام وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية IRIB، من خلالها تقوم بنشر الأفكار المتناسبة مع القوانين الإسلامية لإيران، كما تقوم هذه الوكالة بالترويج لتاريخ إيران وحضارتها وثقافتها أيضا.[2]

تقوم إيران بالتأثير في الدول التي تستهدفها من خلال الأدوات الثقافية، بإعتبارها أداة من أدوات القوة الناعمة، فمن خلالها تستطيع تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

من أدواتها، إقامة آلاف من المدارس الشيعية، ودعمها للغة الفارسية في المؤسسات الإعلامية، العربية والإنجليزية، وتقديم منح دراسة للأجانب حتى تشجعهم على دراسة التشيع في إيران، وأيضا إقامة مراكز تعليم اللغة الفارسية، وفروع للجامعات الإيرانية في الخارج.[3]

5. توظيف القضايا القومية والدينية كأداة للقوة الناعمة

إستغلت إيران مجموعة قضايا تمكنها من تعزيز قوتها الناعمة،ومن أهم تلك القضايا التالي:

- **القضية الفلسطينية**

تعد القضية الفلسطينية قضية العرب الأولي، وهو ما دفع إيران لإستغلال هذه القضية بما يخدم مصالحه، وقدمت نفسها للعالم الإسلامي بصورة المدافع عن المقدسات الإسلامية، وأنها ناصرة للمستضعفين، بالإضافة إلى أن شيعة إيران تقوم بدعم الشعب الفلسطيني، بينما تلتزم الدول السنية

[1] ياسين جمول،"**التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا:الأدوات الإعلامية والديمقراطية**"،مركز الحوار السوري،2020،ص3.

[2] علي حسين باكير،"**إكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**"، في:https://bit.ly/3tgaYpL (2022/5/1).

[3] المرجع السابق.

الصمت، وهو ما أعتبرته إيران فرصة ذهبية، لتحسن من صورتها بأنها المدافعة الوحيدة عن القضية الفلسطينية، في حين أن عدة دول عربية تقوم بالتطبيع مع إسرائيل.[1]

مما أدى لقبول الدور الإيراني والتشيع في عدة مناطق، مثل العراق وسوريا واليمن.

- **الخطاب المناهض للغرب**

إستخدام إيران للخطاب المعادي للولايات المتحدة الأمريكية، مكنها من إكتساب تأييد قطاع الرأي العام العربي لصالحها، والذي استخدمته إيران كبوابة للعبور لساحة التأثير الإقليمي في المنطقة، مستغلة مشاعر الغضب الشعبي تجاه الغرب،[2] وإنطلاقا من رؤية الخميني المتمثلة في أن الغرب إستعماري بطبعه، ومعادي للإسلام وهدفه هو القضاء على الأخير، وأن الغرب هم سبب الفرقة بين المسلمين والعالم الإسلامي، وقام بوصفهم بأنهم "الأيدي التي تبث الفرقة بين الشيعي والسني في العالم الإسلامي، لا هي من الشيعة ولا هي من السنة، إنها أيدي الإستعمار التي تريد أن تستولي على البلاد الإسلامية من أيدينا، والدول التي تريد نهب ثرواتنا بوسائل مختلفة وحيل متعددة هي التي توجد الفرقة بإسم التشيع والتسنن.[3]

كما تقوم إيران بإستغلال الجانب العقائدي كوسيلة لإختراق الدول العربية والإسلامية، لذلك تحاول إستغلال عواطف الشيعيون من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة، ومحاولة ربطه بإيران من خلال ذلك، كما قامت بإنشاء مجموعة مؤسسات حتى تساعدها على تحقيق إستراتيجيتها، تجاه منطقة الشرق الأوسط ونشر التشيع بها.[4]

تتمثل هذه المؤسسات في التالي:

1. **المستشاريات الثقافية الإيرانية**

[1] حسن الرشيدي،"**الإستراتيجية الإيرانية..عوامل القوة والضعف**"، في: https://bit.ly/3zjZmpo (2022/5/2).

[2] سعيد قاسمي،"**عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة**،**مجلة الدراسات الإيرانية**"، السنة3،العدد 10(أكتوبر 2019)ص106.

[3] رفعت سيد أحمد،**الحركات الإسلامية في مصر و إيران**(مصر:دار سينا للنشر،1989)ص164.

[4] المرجع نفسه،ص 16.

تعمل هذه المؤسسة على نشر الثقافة الفارسية، ونقل المتعاطفين الذين قامت بكسبهم إلى إيران وتقديم المغريات المادية والمعنوية لهم، حتى تتمكن من تجنيدهم لصالحها.[1]

2. المجمع العالمي لأهل البيت

هي منظمة غير حكومية عالمية شيعية، تقوم بنشر معارف أهل البيت، ووضع خطط للشيعة في العالم، ومتابعة الخطط التي تم إنجازها.[2]

3. مجمع التقريب بين المذاهب

تقوم هذه المؤسسة بدعم المشروع الإيراني، لنشر التشيع في إطار أوسع في البيئة السنية، في الدول العربية، ومحاولة التقريب بين المذاهب الإسلامية[3]

4. منظمة التبليغ الإسلامي

تقوم هذه المؤسسة بدعم المشروع الإيراني لنشر التشيع، والإشراف على المراكز الدينية والشيعية في الخارج.[4]

5. المدارس الإيرانية في الخارج

هدف هذه المدارس هو كسب أكبر عدد ممكن من الطلبة الإيرانيين، وغير الإيرانيين من خلال نشر الثقافة الإيرانية، وكسبهم لصالحها حتى تتمكن من تجنيدهم لصالح النظام الإيراني، ضد المعارضة.

6. الحوزات الدينية في الخارج

تقوم بالعمل على نشر الثقافة، وفقه العقيدة الشيعية، من خلال إعطاء منح دراسية لطلبة من غير الشيعة.

7. ممثليات مرشد الثورة في الخارج

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **الموقع الرسمي للمجمع العالمي لأهل البيت**، التعريف بالمجتمع، في:https://bit.ly/3aulUtj (2022/4/4).

[3] **الموقع الرسمي للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية**، التعريف بالمجمع، في: https://bit.ly/3GXzOjF (2022/4/4).

[4] فهد النفيسي و آخرون، مرجع سابق، ص 17.

تقدم دعم مادي لطلاب الحوزات الدينية، كما تشرف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج.[1]

المبحث الثاني:البعد الإقتصادي كمجال للتنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط

للإقتصاد أهمية بالغة في الدولة،ويعد من أهم مقومات القوة في الدولة،حيث من خلال دراسة إقتصاديات الدول من قبل الخبراء والدارسون،يمكن تحديد مستوى قوة الدولة داخليا وخارجيا،وإقليميا وحتى دوليا،كما أن الإقتصاد مؤثر أساسي في مسار إستراتيجيات الدول،لأنه يعد الداعم الأساسي بالنسبة لبقية المحددات العسكرية والديموغرافية والأمنية وغيرها من المحددات،وذلك بسبب أهميته البالغة من خلال القدرات والإمكانيات التي يوفرها للدولة،وبالتالي يزيد من قوة الدولة،ويحجب عنها التأثر الخارجي، أما الدولة الضعيفة تكون اكثر للتأثر الخارجي والتهديد، بالإضافة لتبعيتها لدول أخرى بسبب عدم إستقلاليتها.

ولكل دولة إمكانيات إقتصادية، أي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، مما يوفر للدولة البنية الأساسية للنمو الإقتصادي،إلا أنه توفر الموارد الطبيعية والبشرية لا يعني بالضرورة تحقيق الدولة لأهدافها وإستراتجيتها بل يتطلب توظيف هذه الموارد بالطريقة التي تتلائم مع إستراتيجية الدولة و هدفها المنشود.

في هذا المبحث سيتم تناول كلا من البعد الحضاري والمذهبي والإقتصادي بالنسبة لكلا من تركيا وإيران.

المطلب الأول: الأهداف الإقتصادية لتركيا في الشرق الأوسط

تسعى تركيا لأن تكون قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، وليتحقق ذلك يتطلب توفر عدة مقومات في الدولة، تسمح لها بتبوأ المكانة الإقليمية التي تسعى إليها، ومن ضمن هذه المقومات هو الإقتصاد، الذي يحتل مكانة مهمة بالنسبة لتركيا، ولتحقيق الذي تسعى إليه تركيا يستلزم تأسيس نظام إقتصادي إقليمي قوي وأن تكون في مركز هذا النظام.

كما أن سياستها الإنفتاحية الجديدة في الشرق الأوسط التي أنتهجتها عقب تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، جعلتها تعلن عن توجهاتها الإقتصادية الجديدة، لذلك عملت على الإنفتاح على الشرق

[1] نفس المرجع.

الأوسط عن طريق الإستفادة من أسواقه، والعمل على بناء مصالح إقتصادية قوية وخاصة مع البلدان العربية، وزيادة حجم التبادل التجاري إلى مستويات ضخمة، خاصة مع الدول المجاورة لتركيا مثل سوريا، وإقامة مشروعات إستثمارية مشتركة، لتصبح الشريك الإقتصادي القائد في المنطقة، من خلال توظيفها لما تمتلكه من مقومات، مثل موقعها الجغرافي وبيئتها السياحية، كخط ترانزيت دولي، بالإضافة إلى توظيف مشاريعها العملاقة في المنطقة، وثرواتها المائية، وإنتاجها الصناعي، وترى تركيا أن جميع ما سبق سيحقق المكانة الإقليمية التي تطمح للوصول إليها لأن الإقتصاد يعد مفتاح تطوير العلاقات الإقتصادية التركية-العربية.[1]

ويؤكد "أردوغان" أنه بعدما كانت العلاقات الإقتصادية خاضعة للإعتبارات السياسية، تغير الوضع وأصبحت العلاقات الإقتصادية هي الموجه للسياسة، لذلك عمل على تفعيل أداء تركيا الإقتصادي، كما قامت تركيا بتطوير علاقاتها الإقتصادية وإعطاء الأولوية لها، كما قامت بتوقيع إتفاقيات إقتصادية عديدة وإتفاقيات التجارة الحرة، وتشجيع المبادرات الإقتصادية في المنطقة المرتبطة، حيث أنه سيترتب عليها تطوير العلاقات الثنائية الأمنية والسياسية، وبالتالي هذا سيعزز مكانة تركيا الإقليمية في المنطقة وينشط دورها في حل الخلافات عن طريق الوساطة، مما يعني تواجد تركيا النشط والفعال في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية -على وجه الخصوص- و شؤونها.[2]

ووفقا لرؤية حزب العدالة والتنمية التي تميز بين نمطين لدور تركيا الإقتصادي، وهما:

- **دور تركيا كمركز إقتصادي قوي**
- **دور تركيا كمركز لخطوط نقل الطاقة**

[1] عبد الحليم غزالي، **الأسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، ظلال الثورة الصامتة**،(القاهرة،مكتبة الشروق الدولية،2007)، ص90

[2] المرجع نفسه

اولا دور تركيا كمركز إقتصادي:[1]

نظرا لسعي تركيا لتحقيق مكانة إقليمية في الشرق الأوسط، لذلك عملت على تنمية الإعتماد المتبادل، وإقامة عدة مشروعات للتعاون الإقليمي، على المستويين الثنائي والمتعدد، فعلى المستوى الثنائي قامت بعدة إتفاقيات تجارية وإقتصادية، مع عدة بلدان مثل إيران وسوريا والسعودية ومصر.

بالنسبة للإتفاقيات التجارية التركية مع إيران نجد أن تركيا توصلت معها إلى مجموعة من الإتفاقيات التجارية والإقتصادية منها إتفاقية التعزيز والحماية المتبادلة للإستثمارات في عام 2005، وتشكيل اللجنة الإقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى تنشيط مجلس الأعمال التركي الإيراني، وإتفاق التعاون بين البلدين في مجال السياحة عام 2005.

ومع سوريا تم التوصل إلى مجموعة من الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية خلال الأعوام 2005-2008، والزيارات المتبادلة لرجال الأعمال بين تركيا وسوريا، وإنشاء الملتقى التركي السوري والذي عقد أولى جلساته في دمشق في إبريل عام 2008 بحضور رئيس الوزراء التركي "طيب أردوغان". ومع السعودية هناك الإتفاقية التأسيسية لمجلس الأعمال السعودي التركي عام 2003، وإتفاقية حماية الإستثمارات المتبادلة عام 2006، ومذكرة التفاهم في مجال الصحة عام 2006، كذلك تم عقد سلسلة إتفاقيات متبادلة مع دول الخليج كافة فيما يتعلق بالتجارة، والمشاريع الإقتصادية، والإستثمارات خلال الفترة 2003-2008.

ومع مصر، تمتد الروابط الإقتصادية بين البلدين إلى عقد السبعينات من القرن الماضي، وثمة عدد من الإتفاقات الإقتصادية قد وقعت بين البلدين مثل: إتفاقية التجارة الحرة عام 1976، وإلغاء الضرائب بين الطرفين في 1993، وإتفاقية التعاون الإقتصادي والتقني الموقعة عام 1994، وإتفاقية التجارة الحرة الموقعة عام 1996، والتي تعني تجديدا لإتفاقية التجارة الحرة 1976، وفي 2006 تم تخصيص مليوني متر مربع، كمنطقة صناعية تركية، في مدينة السادس من أكتوبر، للإسهام في زيادة حجم الإستثمارات، وقد وضع حجر أساسها "عبد الله جول" خلال زيارته لمصر مطلع 2008.

كما شهدت العلاقات التجارية بين البلدين نموا متزايدا خاصة خلال أعوام 2007، 2008، 2009 بسبب دخول إتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين، حيز التنفيذ، إعتبارا من 2007/3/1، بما أسهم في تعزيز التبادل التجاري، حيث أرتفع حجم التجارة، إعتبارا من عام 2005، من 727 مليون دولار إلى

[1] جمال خالد محمد الفاضي، **التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010**، أطروحة دكتوراه(جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، 2015)،ص ص 175-176.

ثلاثة مليارات دولار عام 2009، وزادت الإستثمارات التركية في مصر، زيادة واضحة، حيث بلغ عدد الشركات التركية العاملة في مصر ما يقارب من 290 شركة في أواخر عام 2009.

وعلى المستوي متعدد الأطراف، وقعت تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي في مايو 2005، إتفاقية إطار لتعزيز العلاقات الإقتصادية، ولبحث إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين، كما يمكن الإشارة إلى أن الملتقي الإقتصادي العربي التركي، الذي يعقد سنويا تحت رعاية وزارة المالية التركية، والجامعة العربية، في إسطنبول منذ العام 2006، يوفر المجال للقاء صانعي السياسات، على المستوى العام والخاص، للبحث في القضايا المشتركة.

وثمة عدة مؤشرات تدل على نجاح حكومة حزب العدالة والتنمية، في سعيها نحو تفعيل الدور التركي، حيث نمى الإقتصاد التركي بشكل كبير، وعزز علاقة تركيا بدول الشرق الأوسط وظهر ذلك بشكل جلي في الزيادة الكبيرة التي حدثت في التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران، 8 مليارات دولار في عام 2008، بعد أن كان 1.2 مليار دولار عام 2003، بالإضافة لزيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل من 1.3 مليار عام 2001 إلى 2.7 عام 2007.

كما تطورت العلاقات التجارية التركية العربية بشكل كبير خلال عام 2006، وقدرت الإستثمارات العربية في تركيا ب 36 مليار دولار.[1]

ثانيا: دور تركيا كمركز لخطوط نقل الطاقة

تزايدت أهمية الطاق نتيجة التطور الصناعي، مما أدى لزيادة المنافسة للسيطرة عليه أينما وجد، من قبل الدول ومنهم تركيا، التي تتمتع بموقع إستراتيجي فريد في الشرق الأوسط، وله أهمية حيوية بالنسبة لتمديدات خطوط نقل الطاقة، كما جعلها تشكل أحد الممرات العالمية لعبور مصادر الطاقة، لذلك وضعت مخطط إستراتيجي يهدف إلى التحول من دولة مستهلكة للطاقة، إلى دولة ناقلة للطاقة، من خلال مشاريع أنابيب نقل الطاقة العابرة لتركيا، أبرزها يتمثل في التالي[2]:

1. خط جنوب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي

[1] جلال سلمى، "**تركيا:خطوط نقل الطاقة-المردود والآفاق**"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**،(ديسمبر 2016)، ص ص 9-15

[2] جلال سلمي، تركيا: **خطوط نقل الطاقة-المردود والآفاق**، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ديسمبر 2016،ص ص 9-15.

2. خط أنابيب ترانس العابر للألناضول "تاناب"
3. خط السيل الأزرق
4. خط السيل التركي
5. خط نوباكو
6. خط باكو تبليسي جيهان

مرور أنابيب الغاز عبر تركيا يجعلها تحظى بفائدة كبيرة، حيث من خلاله سيكون لتركيا نفوذ كبير لكونها مركزا حيويا لنقل الطاقة من خلالها، بالإضافة لأن ذلك سيجعلها دولة محورية تتحكم في أهم صنابير الطاقة حول العالم، كما أن ذلك قد يجبر بعض دول الإتحاد الأوروبي على إيقاف دعم حزب العمال الكردستاني إعلاميا ولوجيستيا، حتى تضمن عدم الإحتدام مع تركيا، المشكلة للعمق الأساسي للإستقرار الإجتماعي والإقتصادي الأوروبي، كونها متحكمة في صنابير الطاقة، والفائدة الإقتصادية المتحصلة عليها تركيا من هذه المشاريع سيحفز المزيد من الدول لنقل طاقتها من خلالها .[1]

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الإير انية في الشرق الأوسط

الثورة الإسلامية الإيرانية قامت على محدد الاستقلال الاقتصادي للدولة الإيرانية،لذلك سعت إلى إلى التحرر من القيود الخارجية، و التبعية للغرب و تحرير العملة الإيرانية من إرتباطها بالدولار الأمريكي، وبدأ ذلك يحدث في المرحلة الثانية من عمر الثورة،فأصبح المحدد الاقتصادي يأخذ منحى آخر في تحقيق مصالح الدولة الإيرانية نحو مسار الاقتصاد العالمي الذي باتت تنتهجه دول العالم نتيجة سيطرة النظام الرأسمالي وغياب النظام الاشتراكي.

مرت الجمهورية الأسلامية بثلاث مراحل ظهرت من خلالها العديد من التوجهات الفكرية في المجال الإقتصادي، كانت البداية في عهد أول رئيس للجمهورية "أبو الحسن بني الصدر" الذي قام بصياغة وتقديم برنامج إقتصادي يقوم على تحرير العملة الإيرانية من إرتباطها بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال عائدات البترول بمختلف المجالات الإقتصادية، وتغيير بنية الصادرات،وتوزيع الأنشطة في مختلف فروع الإقتصاد.

[1] المرجع نفسه، ص16

بعدها قام آية الله بهشتي بتقديم أسس نظرية تشكل مسار الإقتصاد الإيراني، يقوم هذا المسار على إقرار العدالة الإقتصادية، بالإضافة إلى توفير كل الوسائل التي تمكن إيران من الوصول إلى الإستقلال الإقتصادي[1] إلا أن الإقتصاد الإيراني في تلك الفترة تأثر بالحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، مما أثر على الإقتصاد الإيراني حيث كانت معظم ميزانية الدولة موجهة نحو نفقات الحرب الباهظة.

في المرحلة الثانية من الثورة تبلورت أفكار عديدة تخص الإصلاح السياسي، الذي من خلاله يمكن إصلاح الجانب الإقتصادي، وبالتالي محاربة الفساد،وتحقيق النمو الإقتصادي والتقليل من التضخم والبطالة.

جاءت بعدها مرحلة الرئيس" رفسنجاني" وحكومته، والتي تعد مرحلة إعادة البناء والتعمير بعد إنتهاء الحرب مع العراق، إلا أن إيران كانت تشهد معدلات بطالة مرتفعة، وتزايدت معدلات التضخم، و إتساع الفجوة بين الطبقات بسبب التوزيع غير العادل للثروات، هو ما أدى إلى عدم متابعة رفسنجاني سياساته الإقتصادية التحديثية.[2]

تلته حكومة "خاتمي"، إلا أنه لم يتم تحرير الإقتصاد بشكله المطلوب،بسبب إنخفاض قيمة النقد المحلي.

في المرحلة الثالثة من الثورة، إي في عهد "أحمدي نجاد" قامت الحكومة الإيرانية بإصلاح الإقتصاد داخليا، بالإضافة إلى وضع خطة إقتصادية طويلة المدى حتى عام 2025.

يعد الإقتصاد الإيراني من الإقتصاديات التي تشهد ثباتا إيجابيا رغم العقوبات الإقتصادية الدولية المفروضة عليه وسيتم التطرق إلى المتغير الداخلي لإيران على ضوء كل من متغير السياسة الإقتصادية خلال مراحل الثورة الإسلامية ومتغير المؤشرات الاقتصادية كالناتج الإجمالي التضخم،البطالة،وحجم القطاعات الاقتصادية من الناتج الاجمالي.

- **الإمكانيات الإقتصادية الإيرانية**

[1] سامح نجيب، " المشهد الإيراني:"من ثورة 1979 إلى أزمة 2009.. محاولة للتقييم"، في https://bit.ly/3zjiFz6 (2022/5/16)

[2] محمد احمد المقداد، **تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية:العلاقات الإيرانية-العربية**: حالة دراسة"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، م40، ع2، (2013)، ص 453.

لدى إيران إمكانيات إقتصادية مهمة،حيث نجد أن ثلث مساحة إيران تتكون من الأراضي الزراعية، أي 51 مليون هكتار، تقوم بتوفير 80% من إحتياجات إيران من المواد الغذائية،يمثل الناتج الإستثماري منه 26.7%، أما في مجال الصناعة والمعادن فإن إيران تحتل المرتبة الثانية من إحتياطي الزنك والنحاس،بالإضافة لمناجم الحديد والبوكسيت،البالغ إنتاجها 60 مليون طن في السنة، يتم تصدير معظمه إلى الخارج كمواد خام أو مواد أولية، ويساهم هذا القطاع ب18% من مجموع الإنتاج الإستثماري، رغم ذلك فإن إيران تعتمد على الإنتاج النفطي،حيث يعد الركيزة الأساسية للإقتصاد الإيراني، حيث يبلغ إحتياطي إيران 90 مليار طن من النفط، و2000.000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتقدر عائدات إيران من النفط ب 87% من مجموع الصادرات الاجمالية، كما أدى إكتشاف إيران لأبار نفطية جديدة إضافة حوالي 8.5 مليار طن من النفط و 1.5 مليار طن من الغاز الطبيعي، و هو ما أدى لتوفير القدرة على البناء والإنفتاح على العالم الخارجي خاصة في عهد الرئيس خاتمي.

رغم كل ما تمتلكه إيران إلا أنها تعاني من مشاكل إقتصادية،أدت إلى بطئ التطور الإقتصادي

أهمها التضخم الذي يعد من اعقد مشكلات إيران الاقتصادية،وقد أعاد مركز الإحصاء الإيراني السبب الرئيسي لارتفاع معدل التضخم في البلاد الى انهيار العملة المحلية مقابل الدولار، بالإضافة إلى البطالة،حيث يعاني الاقتصاد الإيراني من عدة ضغوط تمنعه من التطور وتمثل البطالة جزء كبيرا من هذا الضغط كما تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الداخلي.

خاصة في عام 2013 شهدت إيران إرتفاع في أسعار السلع والخدمات،وإنهيار سعر صرف العملة الوطنية مقابل ا لعملة الاجنبية،كما زادت سياسات حكومة الرئيس السابق أحمدي نجاد التضخمية في تراجع الإقتصاد الإيراني و ترديه بشكل كبير، حيث أن سياساته برفع الدعم عن السلع الضرورية،وتقديم الدعم المالي للأسر الإيرانية الفقيرة، زاد من مؤشرات التضخم في الدولة، تسلم بعده الرئيس حسن روحاني السلطة وكان الإقتصاد الإيراني في وضع سئ، فقد تراجعت الصادرات بنسبة 28% و الواردات بنسبة 20% و تراجع النمو إلى 1.8 % في عام 2012، وإلى 1.4% في عام 2013، وذلك بسبب العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي ومجلس الأمن.[1]

[1] حبيبة زلاقي، **أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط –فترة ما بعد الحرب البادرة-**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة1،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018)، ص ص 167،169

رغم جميع هذه المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها إيران، إلا أنها لا تزال تقوم بدعم الفئات الشيعية في مختلف دول العالم مثل لبنان،سوريا،وفلسطين وغيرهم.

عملت إيران على تعزيز قدراتها الإقتصادية،حتى تعزز من قوتها وأمنها القومي،بعد الثورة الإيرانية،فمنذ نجاح الأخيرة وقيام الجمهورية الإسلامية ووصول الإسلاميين إلى الحكم،عملت على إحداث تغييرات في جميع النواحي في النظام الإيراني، وذلك من خلال إقامة نظام إقتصادي إسلامي، القائم على رفض تبعية الإقتصاد الإيراني للنظم الإقتصادية الغربية، وبالإضافة إلى قيامها بإلغاء النظام المصرفي، وتحرير العملة الإيرانية من إرتباطها بالدولار الأمريكي.

كما لا يزال الإقتصاد الإيراني رهينة الإعتماد على القطاعات الأولية المتمثلة في النفط والغاز والزراعة لذلك عملت على مد قوتها العسكرية نحو المضايق الإستراتيجية الهامة في الشرق الأوسط، المتمثلة في مضيق هرمز الذي تدرك إيران أهميته الإقليمية والدولية حيث يعد أهم ممر لعبور النفط لذلك عمد النظام الإيراني إلى التحكم بحركة عبور السفن عبر المضيق، للضغط على القوى العظمى في تمرير التسوية النووية ورفع العقوبات الدولية الصارمة عليها.

لذلك فإن إيران تسعى لتحقيق الهيمنة من خلال إستخدام التوسع الإقليمي والهيمنة على المضايق البحرية في الشرق الأوسط، حيث تنامت الرغبة لديها للهيمنة عن طرق التجارة البحرية والبترولية إقليميا، ليس كقوة موازنة ومضادة للتحركات الغربية فحسب، بل كأداة للتفاوض، والضغط الإستراتيجي و الإقتصادي على المجتمع الدولي والولايات المتحدة على وجه الخصوص.[1]

[1] أميرة الراشد، "وظفت إيران سيطرتها المزعومة للملاحة البحرية في الخليج"، في: https://bit.ly/3xEBWKa

خلاصة الفصل

في الأخير نجد أن اساليب تركيا وإيران للسيطرة والهيمنة على الشرق الأوسط تنوعت بين الحضارية والمذهبية والإقتصادية

فتركيا وإيران عملا على إستعادة امجاد حضارتهما في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى السعي لأداء دور إقليمي فعال، كما إعتمدت إيران على نشر مذهبها الشيعي وتصدير ثورتها للمنطقة أما تركيا فقد إستخدمت نظرية العمق الجغرافي وسياسة تصفير المشكلات أما من الناحية الإقتصادية، عملت تركيا على زيادة إتفاقيات التعاون بينها وبين دول المنطقة بالإضافة لإقامة علاقات تجارية معهم وأن تصبح مركزا لنقل الطاقة لا غنى عنه في الشرق الأوسط، كما عملت إيران أيضا على السيطرة على المضايق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة لتحقيق الهيمنة الإقليمية، رغم العقوبات التي تتعرض لها إلا أنها لم تستغني عن تحقيق هدفها في بسط نفوذها على المنطقة.

الفصل الثالث

إنعكاسات التنافس التركي-الإيراني
على منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثالث:إنعكاسات التنافس التركي-الإير اني على منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

لطالما أتسمت العلاقات التركية الإيرانية بمزيج من التنافس و التعاون إلا أن التنافس هو الغالب على علاقتهما، نظرا لتناقض مصالحهما في منطقة الشرق الأوسط

إلا أن هذا التنافس إنعكس على منطقة الشرق الأوسط

تمتاز الأزمة السورية بطابع فريد من نوعه عن غيرها من أزمات منطقة الشر ق الأوسط، لما تكتسيه من أهمية بالنسبة لتركيا وإيران،لذلك سعى كلا منهما لتحقيق مصالحهما بها، وأدى التضارب في الأهداف إلى إنعكاسات أثرت على سوريا بشكل كبير،حيث تحولت إلى ساحة صراع وحرب بين القوى الإقليمية، في ظل الفوضى والإنقسامات المنتشرة بها.

لم ينعكس التنافس التركي-الإيراني على سوريا فحسب، بل إنعكس على منطقة الشرق الأوسط ككل، نتيجة تدخلهما في شؤون المنطقة بشكل كبير،بالإضافة إلى أن اغلبية دول المنطقة وخاصة العربية، كانت تعاني من عدة مشاكل داخلية كالإقتصاد المتردي، وإنتشار البطالة والفقر و الإنقسامات المذهبية والطائفية وغيرها، وهو ما شكل بيئة خصبة بالنسبة لتركيا وإيران لبسط نفوذهما بها،مما أدى لتنامي التهديدان الأمنية في المنطقة، وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل، الذي تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: إنعكاسات التنافس التركي-الإيراني على الأزمة السورية

المبحث الثاني:إنعكاسات التنافس التركي الإيراني على الإستقرار الأمني للمنطقة

المبحث الأول: إنعكاسات التنافس التركي الإيراني على الأزمة السورية

منذ إندلاع ثورات الربيع العربي شهدت دول المنطقة عدة تحولات على الصعيدين الداخلي و الخارجي، على الصعيد الداخلي شهدت الدول عدة إنقسامات و صراعات و تزعزع الأمن و الإستقرار الداخلي للبلاد، و تدهور الأوضاع الإقتصادية و الأمنية، اما على الصعيد الخارجي نجد ان جميع ما حدث داخليا أثر على الوضع الخارجي ،و شكل فرصة مثالية للقوى الإقليمية و الدولية لتحقيق أهدافهم و إستغلال أكبر قدر ممكن المكاسب، و على رأس هذه القوى في الجانب الدولي نجد روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، اما على الجانب الإقليمي فنجد تركيا و إيران، اللذان تنوعت دوافعهما للتدخل في الأزمة السورية، لبسط نفوذهما و سيطرتها عليها تحقيقا لإستراتجياتهما في المنطقة وتنافسهما على سوريا، حيث أن الأزمة السورية أعاد التنافس التركي-الإيراني للواجهة،و هو ما ادى إلى عدة انعكاسات على الأزمة السورية.

المطلب الأول: دو افع التدخل التركي في الأزمة السورية

لطالما أتسمت العلاقات التركية-السورية بالتوتر و السلبية لفترة طويلة ،خاصة بسبب نظام القطبية الثنائية المهيمن و المتحكم في العلاقات الدولية، كما انه في فترة الحرب الحرب الباردة، كانت تركيا عضوا في حلف "الناتو" و حليفا للغرب، إلا ان سوريا كانت حليفا للإتحاد السوفيتي، و جمعتهم علاقات صداقة و تعاون[1] إلا انه في أوقات اخرى مثل الفترة التي تلت تولي حزب العدالة و التنمية الحكم ،تحسنت العلاقات التركية-السورية ،و تعددت الإتفاقيات المبرمة بينهم ، التي تهدف إلى تنمية التجارة و الإستثمار و السياحة بينهما،

كما أن تغير السياسة الخارجية التركية بعد تولي حزب العدالة و التنمية الحكم، أدى لإتباع تركيا لسياسات جديدة لتحقيق هدفها و هو الصعود الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، و إتباعها لسياسة تصفير المشكلات و العمق الإستراتيجي التي صاغها أحمد داود أوغلو، و محاولتها

[1] مروة هاشم، "**السبب الحقيقي لتمسك سوريا بالشراكة القديمة مع روسيا**"، في https://bit.ly/3GHhX0k ، تاريخ الإطلاع (2022/4/29)

للخروج من خانة الدولة الهامشية و المنعزلة إلى دولة فاعلة في المنطقة و لها دور مؤثر، لذلك عملت على توسيع حيزها ليشمل الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب.[1]

و تبعا لهذه السياسات التي انتهجتها تركيا، فقد عملت على أن تكون حاضرة في كل ما يخص شؤون دول منطقة الشرق الأوسط، و العمل على تحسين علاقتها بهم و أن تساعدهم على حل أزماتهم، و من ضمن هذه الدول الشرق أوسطية نجد سوريا، التي تمثل أهمية محورية بالنسبة لتركيا، لذلك أبدت إهتمام كبير بالأزمة السورية، و يمكن تقسيم مواقف تركيا من الأزمة السورية إلى عدة مراحل تتمثل في التالي:

- **مرحلة الحفاظ على مبدا تصفير المشكلات**

منذ بداية ثورات الربيع العربي و تركيا تقوم بدعم البلدان التي قامت فيها الثورات ،حتى يتحقق التغيير في العالم و في الأنظمة ،و من ضمن الدول التي ساندتها تركيا هي سوريا، و ذلك خوفا من تطور الأحداث و إنتشار الفوضى مما سيؤثر بالسلب على مشروعها مع العالم العربي.

في بداية الأزمة السورية و التظاهرات عملت تركيا على دعوة الرئيس السوري بشار الأسد لتنفيذ ما وعد به من إصلاحات،و إجراء إنتخابات نزيهة،كما أبدت ثقتها فيه و دعته للإسراع في تنفيذها[2]، إلا ان ذلك لم يتم و أستمرت المماطلة من قبل النظام والأسد.

- **مرحلة التراجع و تغير السياسات.**

غيرت تركيا موقفها تماما من الدعم إلى المعارضة، و ذلك بسبب رفضها لما يقوم به الرئيس بشار الأسد، و أنه غير قادر على إحداث إصلاحات حقيقة، ولا يستطيع إحتواء الأوضاع لذلك نادت بضرورة سقوطه خاصة حين اتضح أن إيران و روسيا كانت داعمة و مؤيدة للأسد بشكل تام.

قامت تركيا بدعم المعارضة السورية لإسقاط النظام كما أن الدعم كان سياسيا و إعلاميا و لوجيستيا، كما أستضافت معظم القيادات المعارضة و أستطاعت ان تساهم في توفير الإعتراف الدولي للمعارضة السورية.

---

[1] احمد داود اوغلو، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**(الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010) ص ص 437-439

[2] في أنظر بيان وزارة الخارجية التركية رقم 82 لعام 2011 ،بتاريخ 25 آذار/مارس 2011 في: https://bit.ly/3ziAHBw ، (2022/5/1)

و هذا يظهر محاولة تركيا في دعم القضية السورية بجميع الطرق.[1]

- **مرحلة العداء وقطع العلاقات**

في هذه المرحلة قطعت تركيا علاقتها بنظام الأسد تماما،وأظهرت تعاونها مع القرارات الصادرة عن المجتمع الدولي الداعمة لحق الدول العربية في التحول إلى النظام الديمقراطي،مما يحقق الإستقرار والأمن في المنطقة[2] ،انتهت هذه المواقف بالتدخل المباشر في الازمة السورية.

- **دو افع تركيا للتدخل في الأزمة السورية**

تطورت الأوضاع بشكل كبير في سوريا،وزاد تعقد الأحداث مما شكل تهديدا لتركيا على أمنها القومي، لذلك هناك عدة عوامل دفعت تركيا للتدخل في الأزمة السورية المتمثلة في التالي:

1. **: قضية الأكراد:**

تولي تركيا أهمية كبيرة للقومية،وتسعى بشكل دائم لأن تكون القومية التركية هي العنصر الأساسي المشكل لهوية الدولة التركية،وهو ما جعلها في عداء كبير مع القومية الكردية،خصوصا أن الأخيرة لطالما طالبت الدولة التركية بحقوق مواطنة كاملة،وأن يكون لها نصيب في دولة مستقلة،و حرم من الإعتراف الرسمي به كأقلية،وهو ما جعلها في صراع دائم مع تركيا للحصول على حقوقها،وعملت تركيا على قمعهم ومحاربتهم،حيث أنها أعتبرتهم تهديدا داخليا للدولة التركية ولإستقرارها.[3] يتواجد الأكراد في الشمال السوري،ومع تطور أحداث الثورة السورية،قام النظام السوري بالإنسحاب من بعض المناطق التي يتواجد بها الأكراد،في شمال شرق وغرب سوريا،وهو ما أدي لتخوف تركيا من أن يستغل الأكراد الفراغ في السلطة،لتحقيق هدفهم في الحصول على حكم ذاتي ودولة مستقلة،وأن يتم ملئ هذا الفراغ بعناصر حزب العمال الكردستاني،الذي لطالما كان له مواجهات دموية مع تركيا على مدى عقود،مما يمكن أن يؤدي

---

[1] سعيد الحاج، **"محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا"**، مركز إدراك للدراسات و الإستشارات،(مارس 2016)،ص11

[2] علا علاء الدين "**طبيعة التدخل في دول الأزمة"، في تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن)أنموذج**، (ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية،2020)، ص.112.

[3] عبدالله بن بجاد العتيبي،**"تركيا والأكراد والحقد التاريخي"**، في: https://bit.ly/3mhRvB1 (2022/5/1).

لإنشاء دولة كردية،و تقسيم سوريا[1]،و قامت تركيا بإستغلال الإستياء الشعبي من التهديدات الأمنية الممثلة من قبل حزب العمال الكردستاني و تنظيم الدولة"داعش"،لذلك قامت تركيا بالتدخل لمواجهة هذه التهديدات تحت غطاء من الشرعية يمثل حالة من الدفاع عن النفس،وذلك لأن سوريا ملاصقة لتركيا لذلك فإن أي تهديد في الداخل السوري،سيؤثر على أمن تركيا خصوصا من قبل حزب العمال الكردستاني.[2]

2. إقامة منطقة آمنة شمال شرق سوريا

سعت تركيا لإقامة منطقة آمنة في شمال شرق سوريا، زاعمة أن هدفها هو تحقيق الإستقرار والأمن لهذه المنطقة، وبالتالي عودة اللاجئين السوريين من تركيا،إلا أن غرضها الحقيقي هو زيادة توسعها الإقليمي في المنطقة و السيطرة الشمال السوري، وطرد الأكراد منه،وعرقلة نشاط حزب العمال الكردستاني[3]

3. عناصر متعلقة بطبيعة النظام التركي الجديد

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002م، تغيرت السياسة الخارجية التركية، وعملت على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن السياسة الخارجية التركية تقوم على عدة مبادئ، وضعها أحمد داود أوغلو للتعامل مع الثورات الشعبية، تتمثل في التالي:

- دعم الشعوب المطالبة بحقوقها و حرياتها
- يجب أن تتوفر الحرية و الأمن للإنتقال من الأنظمة المستبدة للأنظمة الديمقراطية المستقرة
- لكل دولة الحق في تقرير مستقبلها، لذلك التدخل الأجنبي مرفوض
- تخفيف التوترات الطائفية في المنطقة[4]

[1] علي حسين باكير،"**أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**"، في: https://bit.ly/3zdoj5U (2022/5/1).

[2] دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي،(أغسطس2016) ص2.

[3] شذي زكي حسن، "**المنطقة الآمنة .. أهداف السياسة التركية في سوريا**"، في:https://bit.ly/3znfiqT (2022/5/2).

[4] مثنى فائق العبيدي، **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية**،(عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2016)، ص ص 114-115.

إلا أن هذه المبادئ وضعت تحت الإختبار، عند قيام الثورات العربية، بعضها إستطاع الصمود، والبعض الأخر إستطاع التكيف مع مجريات الأحداث، و بعضها الأخر لم يستطع الصمود، بسبب تعقد الأوضاع.[1]

لذلك فإن تركيا في البداية لم تستطع إتخاذ موقف مخالف لما تدعو إليه منذ 2002،لأنه سيؤثر على مصداقيتها في المنطقة، بالإضافة إلى أن دعمها للثورة السورية كان متماشيا مع مصالحها بالأساس.[2]

4. الرغبة في الحصول على موقع "القوة الإقليمية الرائدة" بشكل سريع

في إطار القوة الناعمة التي تتبعها تركيا التي تتركز على عنصر التكامل الاقتصادي، ومن ثم التشابك الاجتماعي والثقافي والتعليمي، ليتم الوصول في الأخير إلى التوافق السياسي، إلا أنه عندما بدأت الثورة السورية أعتقدت بأنها يمكنها توسيع نفوذها أوسع وبالتالي إمكانية ترويج مشروعها بطريقة أسرع،وذلك من خلال الحصول على موقع القوة الإقليمية الرائدة،إذا تمكنت من إسقاط نظام بشار الأسد.[3]

5. وضع حد للمنافسة الإيرانية

تعد إيران المنافس الإقليمي التاريخي الأول بالنسبة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة لروسيا فهي منافسها الإقليمي التاريخي الأول في منطقتي البلقان وأسيا الوسطى، وتواجد هاتين الدولتين في سوريا وزيادة نفوذهما بها، يؤدي لتقليص النفوذ التركي، لذلك رأت الثورة السورية فرصة مناسبة بالنسبة لها لتتمكن من القضاء على نفوذ المنافسين التاريخيين لها، فإذا تمكنت من تحقيق ذلك وتفردت بوجودها و نفوذها في سوريا، سيصبح لديها مكتسبات دبلوماسية متينة ستمكنها من الدخول في مصاف الدول ذات النفوذ السياسي الإقليمي المؤثر والفعال في المنطقة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 129.

[2] علي حسين باكير، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة،2012،ص8

[3] جلال سلمي،"السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017"، في: https://bit.ly/3xgV6oa (2022/5/10).

[4] سلمي،المرجع السابق.

المطلب الثاني: دو افع التدخل الإيراني في سوريا

تتسم العلاقات الإيرانية-السورية بالتعقد و الترابط و التشابك، الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي و الديموغرافي و الديني، و ذلك بسبب قدم العلاقات الإيرانية-السورية وتجذرها في التاريخ، إلى جانب أنهما حليفان إستراتيجيان في المنطقة.

بدأت علاقاتهما في التعمق مباشرة بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، و تطورت علاقتهما و تشابكت أكثر فأكثر حتى وصلت إلى مرحلة التكامل العضوي، الذي تعزز بفعل توفر البيئة السياسية العقائدية في سوريا و إيران.

عند إندلاع شرارة الربيع العربي في سنة 2011، و إنتقالها من دولة إلى اخرى عبرت إيران عن دعمها لهذه الثورات و لحق الشعوب العربية في التحرر من إستبداد النظام و حقها في نيل حريتها، و وصفت تلك الثروات بأنها صحوة إسلامية ضد الأنظمة الإستبدادية التي تقمع الشعب و حريته،و اطلقت على الأخيرة الديمقراطية الإسلامية، لكن سرعان ما تغير رأيها بمجرد وصول حركة الربيع العربي إلى سوريا، فأصبحت تنعت ثورات الربيع العربي بأنها مؤامرة من الغرب، من قبل الولايات المتحدة الامريكية و إسرائيل للقضاء على سوريا، لأنها تعد من دول المقاومة المعادية لإسرائيل،و جاء ذلك في التعليق الرسمي الأول للسفير الإيراني في دمشق السيد أحمد الموسوي خلال مؤتمر"الصحوة الإسلامية و مواجهة الفتنة في سوريا"، و اعتبرها مؤامرة من طرف الأعداء للنظام السوري لذلك عملت إيران على تقديم جميع أشكال الدعم الذي تنوع بين سياسي و إقتصادي بالإضافة للدعم العكسري،لسوريا و ذلك بهدف حماية نظام بشار الأسد من السقوط، و قد برر آية الله علي الخامئني المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية في خطابه الموافق لذكرى رحيل الخميني في يونيو 2011 إزدواجية موقف إيران من ثورات الربيع العربي و رفضه للثورة السورية و سقوط الأسد، بأن الثورة السورية هي مخطط أمريكي صهيوني للقضاء على سوريا و التخلص منها، قائلا: "نؤيد الحركات الشعبية، لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو

صهيوني، و إذا كانت هناك حركة، أو ثورة بتحريك من أمريكا أو الصهاينة لإسقاط نظام أو بلد، فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات"[1]

مبررات قيام إيران بجميع ما سبق ذكره هو حماية مصالحها الإستراتيجية في سوريا و المرتبطة بدور إيران الإقليمي، و حماية مشروعها الذي قامت بنشره خارج حدودها للتوغل في المنطقة.

و الدوافع التي أدت للتدخل الإيراني في الأزمة السورية تتمثل في التالي:

1. **الموقع الجيوسياسي لسوريا**

تعد سوريا حلقة وصل بين العراق و لبنان و ممرا لمشروع إيران الإستراتيجي "الخط الإسلامي" الذي يعد احد اكبر المشروعات الإستراتيجية لإيران، لتصدير الغاز من خلال العراق مرورا بسوريا و لبنان ليمتد إلى اوروبا لذلك تسعى إيران من خلاله إلى زيادة مواردها و كسر الحصار الغربي المتزايد عليها و تأمين مشروعها، فإيران تعتبر مسألة أمن الطاقة في سوريا، مسألة أمن قومي [2].

كما أن سوريا تعد منفذا بالنسبة لإيران لإمرار أنابيب الغاز المتجهة إلى اوروبا من خلالها،دون ان تضطر المرور عبر تركيا التي ترغب في نقل الغاز الإيراني عبر أراضيها و هو ما ترفضه إيران حتى لا تمنح تركيا دورا إحتكاريا لغازها، لذلك تعمل تركيا على إسقاط النظام في سوريا و إسقاط الأسد، و هو ما سيؤدي إلى القضاء على مشروع إيران الإستراتيجيّ، لذلك تسعى إيران لضمان بقاء الأسد في الحكم حتى تؤمن مشروعها الإستراتيجي، [3].

2. **مصالح جيو إقتصادية**

لدى إيران مصالح جيو إقتصادية ضخمة في سوريا، حيث تعد الأخيرة ممرا حيويا و إقتصاديا و إستراتيجيا نحو السوق العالمية، و سيطرتها على سوريا ستمكن إيران من التضييق الإقتصادي على تركيا المنافسة الإقليمية لها في المنطقة، كما ان سوريا تخدم الإستراتيجية الإيرانية.[4]

---

[1] أنظر: "**الإمام الخامنئي في ذكرى الإمام الخميني: الثورات القائمة ستنتصر.. و فلسطين ستعود**"، موقع قناة المنار، في https://bit.ly/3PTfBjf ، (2022/5/2)

[2] تامر بدوي، "**ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو-إستر اتيجيا؟**"، نون بوست،في https://bit.ly/3Nk2HsH

[3] المرجع نفسه

[4] شيماء محمود عبد الله، "**تمدد النفوذ الإير اني في سوريا..(سياسيا-إقتصاديا-عسكريا)**"، في https://bit.ly/3GMGy3D

3. ملائمة الظروف المحلية و الإقليمية

توفرت عدة ظروف سمحت لإيران التدخل في سوريا، و منها ضعف النظام السوري في تلك الفترة، و عدم قدرة الجيش السوري على حسم هذه الحرب و بحاجة ماسة للمساعدات الخارجية، كما انه هناك ضعف عام في المنطقة، و غاب الدور الإقليمي العربي من المشهد، بالإضافة للإنسحاب الأمريكي من سوريا و الشرق الأوسط، مما شكل فرصة ذهبية لإيران للتدخل في سوريا لما لها من اهمية بالغة بالنسبة لإيران.

4. نظام الأسد حليف إستراتيجي تاريخيا

لطالما كانت علاقة إيران بسوريا علاقة متميزة و استثنائية من ناحية الحلف الذي يربطهما ببعضهما البعض، كما أن الحلف الذي يجمعهم يعد الحلف الأكثر ثباتا و إستقرارا في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أنه الأطول مدة حيث انه ظل ثابتا لمدة ثلاثة عقود و لم يتغير أو يؤثر به شئ رغم تواجدهما في منطقة تتميز بعدم الإستقرار و تغير التحالفات و العلاقات و يعود ذلك للخدمات التي قدمها نظام الأسد لإيران و خاصة خلال فترة حربه مع العراق، حيث أن سوريا كانت من ابرز الداعمين لإيران و للنظام الإيراني في الفترة التي حرصت فيها الدول العربية على اتخاذ موقف واحد ضد إيران، كما ان سوريا قامت بتدريب العديد من القوات الإيرانية، و فتحت لإيران طريقا للساحة العربية، و بما أن سوريا تجاور لبنان قامت بإيصال قوات الحرس الثوري إلى لبنان، و دعمت حزب الله فيه، لذلك كان من الطبيعي لإيران أن تقف بجانب نظام بشار الأسد و تحميه من السقوط و تدعمه في الظرف الذي تمر به.[1]

5. مخاوف من إنتقال الثورة السورية إلى إيران

تخوفت إيران من فشل النظام السوري في السيطرة على الأوضاع و مواجهة المعارضين للنظام الذي يمكن ان يؤدي لنجاح المعارضين، و بالتالي هذا النجاح سيحفز الحركة الخضراء في إيران، و هو الأسم الذي اطلق على الأحداث التي تلت الإنتخابات الرئاسية الإيرانية سنة 2009، بعد فوز المرشح محمود أحمدي نجاد بالولاية الثانية، فقام عدد كبير من الإيرانيين بالإحتجاج رفضا لنتيجة الإنتخابات، و كان شعارهم هو "أين صوتي؟"، كما أن إحتجاجاتهم شكلت أكبر ازمة

[1] علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،(يناير 2012)،ص6

داخلية عرفتها إيران منذ 1979[1]،و بالتالي فإن تحفز هذه الحركة الداعمة للتحركات الشعبية السورية المعارضة يمكن أن يؤدي لتكرار ما سبق من إحتجاجات و مواجهة النظام مرة أخرى[2]

6. تخوف إيران من الآثار الجيوسياسية لسقوط نظام الأسد

تسعى إيران لنشر التشيع في المنطقة، و خاصة سوريا التي تعد جسرا لعبور التمدد الطائفي الإيراني، لذلك سعت لحماية و دعم نظام الأسد بكافة الطرق الممكنة، بسبب ان الأغلبية العظمى من السوريين ينتمون للعرب السنة، و هو ما ادي لتخوفها من وصول نظام سني طائفي و منحاز لقوى إقليمية معادية مثل المملكة العربية السعودية المعادية لإيران الشيعية.[3]

لذلك سقوط النظام السوري بالنسبة لإيران يعني إنتهاء النفوذ الإيراني في عدة مناطق و تدمير مشروعها الإقليمي و ضياع إستثمارها المالي و السياسي و الإيديولجي و الطائفي في منطقة الشرق الأوسط عامة و المنطقة العربية خاصة.

و نتيجة لتوفر عدة دوافع و أسباب دفعت إيران للتدخل في الأزمة السورية لذلك شرعت في دعم النظام السوري و حمايته من السقوط بكافة الطرق لذلك أستخدمت الوسائل الإعلامية و السياسية و العسكرية.

اولا الوسائل الإعلامية

أستغلت إيران الوسائل الإعلامية لكونها أداة مؤثرة في الشعب و الرأي العام، لذلك عملت وسائل الإعلام الإيرانية على التالي:

1. **تجريد الإنتفاضة من مصداقيتها بربطها بأطراف أخرى**

وذلك عن طريق وصف المعارضة السورية بأنها جماعة إرهابية و تم تحريضها من قبل الغرب، و عملت على إظهار الثورة السورية بصورة أنها عصابات مسلحة، و إرهابيين، و عملاء قامت إسرائيل بدسهم في سوريا لزعزعة الإستقرار السوري و القضاء عليها.[4]

---

[1] الحركة الخضراء الإيرانية.. "**ثورة" شعبية لم تكتمل**، الجزيرة نت، في https://bit.ly/3MfWSv9 ، (2022/5/3)

[2] حسين باكير، مرجع سابق،ص7

[3] إياد المجالي، **أثر البعد الإيديولوجي في الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية**، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 3، العدد 11، (مارس 2021)، ص23

[4] حسين باكير، مرجع سابق،ص10.

2. تخويف الأقليات من التطرف القادم

أستغلت إيران التنوع الطائفي و العرقي في سوريا ،فقامت إيران بحملة إعلامية موجهة للأقليات، خاصة المسيحيين و الدروز من المسلمين السنة،تقوم من خلالها بتخويفهم من الفتنة الطائفية و التهميش و القمع و عمليات الثأر و الإنتقام الذي ستعاني منه الأقليات بسبب سقوط النظام.[1]

3. ترسيخ نظرية المؤامرة و إرباك الوضع العام

قامت الحملات الإعلامية الموالية للنظام السوري بالتركيز على فكرة المؤامرة و روجت لها مستخدمة الأكاذيب و تحريف الحقائق، للتأثير على الرأي العام على المستوى العربي و الإقليمي و العالمي، لتغيير فكرتهم عن الثورة السورية و تغيير قناعاتهم و الإنقلاب على المعارضة السورية و إعتبارها مؤامرة من قبل الغرب و الكيان الصهيوني، مستخدمة الحرب النفسية و تأثيرها الفعال في الرأي العام.[2]

ثانيا: إقتصاديا

عملت إيران على دعم سوريا إقتصاديا عند قيام الثورة السورية، و ذلك لأهمية سوريا إقتصاديا بالنسبة لإيران التي تعود إلى التالي:[3]

- حماية الإقتصاد السورى من الإنهيار، حيث أن إنهياره سيؤدي لإنهيار الدولة و بالتالي سيؤثر على إيران و مصالحها في سوريا.
- الموقع الجيوسياسي الهام لسوريا، إضافة لكونها معبرا لتصدير غازها الإيراني.
- إستغلال سوريا كسوق لصادرات إيران غير النفطية

في عام 2012 عقدت تركيا و إيران إتفاقية التجارة الحرة، التي تنص على خفض الحواجز الجمركية، و أن لا تزيد عن 4% لرفع التبادل التجاري بينهما. و في عام 2013 تلقت سوريا من

---

[1] فولكر بيرتيس،"الأقليات في سوريا و مرحلة ما بعد الأسد:مخاوف مبررة؟"، في https://bit.ly/3td3FPD ، (2022/5/3).

[2] حسين باكير، مرجع سابق، ص11.

[3] تامر بدوي،العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال،في: https://bit.ly/3Nh1X7I، (2022/5/5)

إيران قرضا بلغ قيمته مليار دولار أمريكي و في أغسطس 2013 تلقت سوريا قرضا أخر بلغت قيمته 3.6 مليار دولار امريكي، و في العام الذي يليه -أي عام 2014- ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 430 مليون دولار في عام 2010 إلى 896 مليون دولار في عام 2014.[1]، و أستمر دعم إيران الإقتصادي المتنوع للمحافظة على النشاط الإقتصادي السوري و عدم إنهياره.

ثالثا: عسكريا

في إبريل 2011 قامت إيران بدعم النظام السوري عسكريا، و مدته بالعتاد و الأسلحة للقتال و المراقبة، كما زودته بالتكنولوجيا لمراقبة جميع الأجهزة ووسائل التواصل الإجتماعي نتيجة لخبراتها الكبيرة في هذا المجال الذي استخدمته لقمع إحتجاجات الحركة الخضراء، من خلال إنشاء "جيش إلكتروني" مهمته تعقب المعارضين على شبكة الإنترنت و مواقع التواصل الإجتماعي

كما قامت إيران بتمويل بناء قاعدة عسكرية على الساحل السوري، بالإضافة لتطوير مجمع عسكري في مطار اللاذقية، و هدفها من ذلك هو تأمين خط مباشر يتم من خلاله إيصال كل ما يحتاجه النظام السوري من الأسلحة و العتاد التي يحتاجها النظام دون الحاجة للمرور بطرف ثالث.[2]

بالإضافة لإرسال عدة شحنات من الأسلحة إلى سوريا رغم الحظر و العقوبات الدولية المفروضة عليها، وبلغ عددها تسع شحنات، إلا أنه تم إعتراض عدة شحنات منها من قبل السلطات التركية في مارس 2011[3]

السبب الأساسي لعودة التنافس التركي-الإيراني للواجهة هو الأزمة السورية، و ذلك بسبب إختلاف موقف و رؤية كل منهم حول الأزمة، فتركيا كانت من مؤيدين إسقاط النظام، أما إيران فعملت بكل الطرق على دعم نظام الأسد و عدم إسقاط النظام.

[1] المرجع نفسه

[2] حسين باكير، مرجع سابق، ص 13

[3] علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المأزق الحالي و السيناريوهات المتوقعة**،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012، ص ص. 12-14.

المطلب الثالث: الإنعكاسات على الصراع السوري

بدأت الثورة السورية في 15 مارس من عام 2011،تمثلت مطالبها في الحرية والكرامة،أخذة الطابع الجماهيري،وسرعان ما انتشرت خلال فترة قصيرة،لتشمل الجغرافيا السورية بأكملها،إلا أن نظام الأسد رفض جميع نصائح تركيا والدول العربية، التي دعته للإستجابة لمطالب شعبه والقيام بإصلاحات .

مع الوقت تطورت و تعقدت الأزمة السورية خلال الأعوام الماضية وشهدت عدة تغيرات وتحولات سياسية،وتأثير العوامل الخارجية والفواعل الدولية والإقليمية، جعل من طرفي الصراع،المتمثل في نظام الأسد والشعب السوري الحلقة الأضعف في عملية القرار السوري، حيث تحول السوريون إلى عامل ثانوي مكمل للمشهد لا أكثر[1].

أدت التدخلات الخارجية في الأزمة السورية إلى فتح الباب أمام تدويل الصراع، لذلك نجد أن الثورة تحولت إلى صراع إقليمي،تم إلى صراع دولي،ولم يكن ذلك نتيجة عوامل برزت خلال الثورة السورية،بل كانت بدايتها مع الغزو الأميركي للعراق،مما أدى لتغيير موازين القوى والتحالفات الإقليمية،فتراجع الدور العربي الذي تمثل في (سوريا - مصر - السعودية)،وصعد الدور الإقليمي للأطراف غير العربية،وهو ما وضع سوريا بين قطبين إقليميين كبيرين،هما تركيا وإيران،وقد كان السبب الأساسي لعودة التنافس التركي-الإيراني للواجهة في منطقة الشرق الأوسط هو الأزمة السورية،والذي تحول فيما بعد إلى صراع دموي لتحقيق مصالحهما بها.

ونتيجة لذلك حاولت سوريا الحد من الأدوار التركية والإيرانية معا،من خلال إندفاع النظام في اتجاه استدعاء مزيد من التدخل الخارجي الذي تمثل في روسيا هذه المرة،والذي زاد من كارثية الوضع في سوريا حيث أن زيادة التدخلات الخارجية التي أختلفت أسبابها فكان منها الدفاعي ومنها الهجومي،تمثل السلوك الدفاعي في المخاوف من تأثير الثورة في الأوضاع الأمنية أو الإقتصادية أو السياسية، التي يمكن أن تنقل الإضطرابات إليها، ومخاوف من إحتمال تفتت سوريا وتقسيمها وإنعكاس ذلك على تماسك دول الجوار بسبب وجود أقليات طائفية ودينية مشابهة لديها،حيث تواجد الأكراد في الشمال السوري يهدد الأمن اللاإقليمي لتركيا وبالتالي

[1] "ثورة سوريا في عامها التاسع.. تحول المشهد من الصراع في سوريا إلى الصراع عليها"، في https://bit.ly/3Q5QM3m (2022/5/5).

موجات المهاجرين واللاجئين تشكل عبء اقتصادي وأمني على تركيا،أما السلوك الهجومي فسببه الرغبة في ملئ الفراغ الناجم عن ضعف السلطة المركزية في سوريا،أو العمل على تنصيب نظام مؤيد لها،وهو ما تقوم به إيران حيث أنها لا ترغب في أن تتولى جماعات من السنة الحكم، لأن ذلك سيشكل تهديد لمصالحها في المنطقة،كما يوقف مسيرتها الطويلة في نشر التشيع.

تنوع أسباب التدخلات الخارجية في سوريا الذي جمع بين الدفاعي والهجومي،أنعكس بشكل سلبي على سوريا[1]، تمثلت الإنعكاسات في التالي:

- بعد الإنسحاب الأمريكي من سوريا، تحولت الأخيرة إلى ساحة صراع بين الأطراف المتنافسة،حيث عملت كل من تركيا وإيران على ملئ الفراغ الناجم،وبسط نفودهما في المنطقة و تحقيق مصالحهما بها.
- حاولت كل من تركيا وإيران الظفر بسوريا وذلك من خلال أن كلا منهما دعم أحد أطراف الصراع وقام بتسليحه،فنجد أن تركيا دعمت إسقاط النظام السوري،من خلال دعم المعارضة بجميع الأشكال،من الناحية الأخرى نجد إيران المعارضة لسقوط النظام و الداعمة لبقاء الأسد في الحكم،فأدى هذا التناقض لتحويل الثورة السورية إلى حرب بالوكالة،كما أنخرطت بها عدة أطراف إقليمية و دولية أخرى مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية و السعودية،إلى جانب الطرفان الرئيسيان بها وهما تركيا وإيران.[2]
- مقاومة إيران لمحاولات تركيا في إسقاط نظام الأسد،جعلها توفر للنظام كل أسباب الصمود،كتقديم مساعدات مالية كبرية على شكل قروض،بالإضافة للمساعدات العسكرية فقامت بإرسال متطوعين من دول مختلفة للقتال إلى جانبه،وقيام تركيا بنفس الفعل أيضا و تقديم المساعدات المالية و العسكرية و توريد الأسلحة للطرفين أدي لتأجيج الصراع في سوريا وزيادة تعقيده وتشابكه.[3]
- أدى تدويل الأزمة السورية إلى زيادة التنافس والتدخل في الشأن السوري الداخلي،بالإضافة إلى ضياع مركز القوة السيادية للسلطة،وتشتيتها إقليميا في شكل

[1] مروان قبلان،"**الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"،العدد 18(يناير 2016)،ص ص 64-67.

[2] المرجع نفسه، ص 67.

[3] المرجع نفسه، ص 74.

أوراق سياسية بيد تركيا وإيران،فأصبح الدور الإيراني والتركي،وكيلا عن المعارضة السورية والحكومة،ولم يعد من الممكن لسوريا العودة إلى ما قبل الثورة.[1]

- ضعفت الدولة السورية وفقدت هيبتها،نتيجة تعرضها لأزمة سيادية كبرى وأنتشرت فوضى عارمة نتيجة فشل الدولة.
- تشتتت مراكز القوى الداخلية للفرقاء السوريين،وذلك بسبب تدويل القضية السورية بسبب التنافس عليها و التدخلات الخارجية بها من قبل الأطراف الإقليمية و الدولية،ما أدى إلى تحويلها من قبل القوى السابقة إلى ميدان لتحقيق توازنات مختلفة بينهم، بدء بين القوتين الإيرانية والتركية الوكيلتين عن الطوائف السنية والشيعية في الداخل السوري،بالإضافة إلى التوازن بين القوتين الأمريكية و الروسية،الوكيلتين عن قوات المعارضة و الجيش السوري.

  الصراع في سوريا لم يعد متعلقا بأزمة الديمقراطية والدفاع عن الحريات بل أصبح متعلقا بعواقب استخدام "القوة العسكرية" المفرطة، في سبيل تحقيق كل من إيران وتركيا الهيمنة الإقليمية في سوريا وبسط نفوذهم بها.[2]

- إنعدام الأمن والإستقرار وإنتشار الفوضى وتدمر البنى التحتية و الإقتصادية للدولة.
- أُسس فرع القاعدة في سوريا مما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية،كانت ممولة ومدعومة غالبا من قوى إقليمية تحدم مصالح هذه الدول ،كما زادت قوة داعش في المنطقة و أنتشرت بشكل كبير بسبب الدعم المالي من القوى الخارجية،بالإضافة للإنفلات الأمني،ساهم في توفير بيئة خصبة ظهور داعش وزيادة إنتشاره بشكل كبير.[3]
- ظهرت مشكلة النزوح والهجرة غير الشرعية واللاجئين،فأنقسم السوريون الفارون من أراضي الاقتتال المسلح في سوريا، إلى ثلاث فئات: نازحون، لاجئون، مهاجرون غير شرعيين،وتقدر الدراسات أنّه بلغ عددهم 04 ملايين نازح،منذ بداية الأزمة السورية إلى سنة 2016 ،تمكن أغلبيتهم من الفرار عبر الأراضي التركية، أما البقية فتوزعوا على الأراضي العربية، ويعتبر الأردن مكانا لأكبر تجمع للاجئين،حيث يعاني من تداعيات الأزمة السورية، ويستقبل ما يزيد عن 2000 أسرة سورية يوميا.

---

[1] نور الدين حشود، **'جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة:دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"**،دفاتر السياسة والقانون،العدد 16(يناير 2017)،ص65

[2] المرجع نفسه، ص 66

[3] علي نجات،**"انعكاسات الأزمة السورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية"**،مركز البيان،2022،ص ص 10-11.

- تنامي دور العامل الطائفي والعرقي بسبب ممارسة كل من تركيا وإيران الهيمنة الإقليمية على أساس طائفي، رغم أن بداية الثورة ضد النظام السوري لم تكن بداية طائفية، بل كانت كانت موجهة ضد الفساد و الإستبداد وعدم المساواة التى عانى منها الشعب السوري، إلا أن الثورة سرعان ما تصبغ الصراع بالصبغة الطائفية، نتيجة إستغلال تركيا و إيران الأقليات التي تتكون منها سوريا ،نجد أن إيران قامت بتأجيج الصراع الطائفي في سوريا عن طريق حشد نسبة كبيرة من الشيعة،وتجنيد ميليشيات شيعية لمحاربة التنظيمات السنية في سوريا[1]،حيث تستمر إيران في دعم القتال لصالح الجيش السوري وضد الجيش الحر بسبب إستخدامها الخطاب الطائفي ضد السنة،وقيامها بتهجير وتطهير عرقي للسنّة،بحجة طرد تنظيم الدولة الإسلامية من المدينة،ومكافحة الإرهاب والتطرف.

المبحث الثاني: إنعكاسات التنافس التركي الإيراني على الإستقرار الأمني في المنطقة

لطالما كان الشرق الأوسط بؤرة للصراعات و النزاعات، ومحل لأطماع القوى الإقليمية و الدولية، إلا أن الإنتفاضات العربية في عام 2011 ، أضافت مستويات إضافية من عدم الإستقرار والتعقيد وإنعدام الأمن، بسبب زيادة حدة التنافس على المنطقة،خاصة التنافس التركي-الإيراني، مما كان له أثار سلبية عديدة، حيث زاد من حدة التهديدات الأمنية التي نتج عنها إنعدام الإستقرار الأمني في المنطقة

تنوعت التهديدات بين الإرهاب، اللاجئين،و

وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: عوامل إنعدام الإستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط

تتمثل عوامل عدم الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط فى ثلاث أسباب وهى:

1. العوامل الثقافية.
2. العوامل الاقتصادية.

[1] هيدز إم روبنسون وأخرون،"**الطائفية في الشرق الأوسط-التداعيات على الولايات المتحدة**"-،مؤسسة RAND(2018)،ص ص 83-85.

3. ضعف المؤسسات الإقليمية العربية، وغياب استراتيجية إقليمية عربية واضحة

1. العوامل الثقافية

أحد السمات البارزة في المنطقة العربية هي تعدد الطوائف وأزمات الهوية رغم أنهم تجمعهم لغة واحدة، وتاريخ واحد، وأغلبية دينية واحدة(المسلمين السنة)، وهو ما يمكن أن يطلق عليه"ثقافة واحدة"، إلا أنها لم تخلو من الصراعات الطائفية،والقبلية، وغيرها من الصراعات، والتي تنبع من أساس ومفهوم ثقافي؛ لكن المشكلة ليست في تعدد الطوائف و المذاهب، بل عندما تؤدلج فتتحول إلى نزعة إقصائية. يعود السبب في ذلك إلى تعرض الهوية العربية لمحاولة تهميشها من قبل القوي غير العربية الإقليمية مثل تركيا وإيران وإستغلالها للأقليات و إستخدامهم كأداة لإثارة النزاعات الطائفية في المنطقة[1].أدى ذلك لمحاولة كل هوية دينية ومذهبية الدفاع عن نفسها.

لذلك يستوجب على النخب الحاكمة في البلدان العربية، تعزيز الهوية العربية لدرء مخاطر الأمن القومي من التدخلات والأطماع الخارجية، ومواجهة الهويات القاتلة، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان والتعددية السياسية والتنمية حتى تتمكن من من تعزيز مناعة الدول من الداخل إلا أن فاعلية الخطاب العربي غائبة عن المشهد، ولا توجد أي مساعي من الدول لحل هذه الصراعات والأزمات الهوياتية.

2. العوامل الإقتصادية

تعاني أغلبية إقتصاديات دول الشرق الأوسط من مشاكل عديدة،وتشترك مع بعضها في عدة سمات مثل البطالة، الإعتماد على القروض الخارجية،معدلات التضخم المرتفعة، تراكم الديون

كما أنه وفق تصنيف صندوق النقد الدولي،تعد منطقة الشرق الأوسط هي الأسوأ أداء في الإقتصاد العالمي منذ 2011، والمنطقة الأكثر ديونا منذ 2014[2]

هذه الظروف الإقتصادية المتردية كانت من ضمن أسباب قيام ثورات الربيع العربي[3]، بالإضافة إلى أن هذا التدهور أدى إلى إنتشار البطالة التي تعد من ضمن الأسباب الرئيسية

---

[1] حسام ميرو،"**أزمة الهوية والأمن القومي العربي**" في: https://bit.ly/3tmnCDw (2022/6/5)

[2] "صندوق النقد: **هذه أسباب تردي الإقتصادات العربية**، في: https://arbne.ws/3O2m9u8 (2022/6/5).

[3] طارق يوسف،"**الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خلال العقد المقبل: التحديات الرئيسة و خيارات السياسات**"، في: https://brook.gs/3Hg2WD7 (2022/6/5)

لإنعدام الأمن الإقتصادي، وانتشار الفقر؛ و التبعية الغذائية للخارج، وهو ما يعني إمكانية السيطرة الأجنبية على إستهلاك الغذاء، ويمكنها إستخدام سياسة إحتكار القلة،وإستخدامها كأداة ضغط على الدول العربية،بالإضافة إلى تزايد الصراعات الداخلية والذي بدوره زاد من العمليات الإرهابية، وانتشار الجرائم كالإتجار بالبشر، والمخدرات، وبالتالى إنتقلت الدول للإهتمام بهذه القضايا الأمنية الطارئة بدلًا من إهتمامها بالتنمية الإقتصادية لتحسين دخل الفرد والتقليل من الفقر.[1]

لن تتمكن دول الشرق الأوسط من حل المشاكل السابقة، إلا عندما تتوفر لديهم إرادة حقيقية تسعى للتحرر والإستقلال الإقتصادي، من خلال وضع إستراتيجيات وخطط إقتصادية فعالة.[2]

3. ضعف المؤسسات الإقليمية العربية، وغياب استراتيجية عربية إقليمية واضحة.

تقوم الاستراتيجيات بإستهداف جمع كل الطاقات والإمكانات وعوامل القوة بمختلف جوانبها، التي تمكن الدولة من مواجهة جميع الاحتمالات، وبما يمكنها من النجاح،لذلك تقوم

معظم دول العالم بوضع استراتيجيات خاصة بها،حتى تتمكن من تحديد الخيارات المتاحة، بالإضافة إلى طريقة تعاطيها مع شؤونها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لفترات زمنية معينة، وبعض هذه الاستراتيجيات يتم وضعها حتى تتمكن الدولة من التعاطي مع الشؤون الإقليمية والدولية، أي تكون بمثابة خريطة طريق تستدل من خلالها على السبل والوسائل التي تمكنها من تحقيق أهدافها،[3] وهو ما تفتقر إليه أغلبية دول الشرق الأوسط و الدول العربية فيه، حيث ليس لها إستراتيجية أمنية ولا إقليمية عربية،و في ظل المخاطر الأمنية تتسم بتأخر تحليل الخطر، كما أن رد الفعل العربي يتسم بالبطء الشديد، والتردد فى اتخاذ القرار، بالإضافة لردود الفعل الفردية وليس المشتركة،وهو ما يدل على الفشل في التصدي للأخطار الأمنية.[4]

---

[1] ستيتي الزازية،"**الثروة البترولية والأمن الإقتصادي العربي**، في: https://bit.ly/3msUfM6 (2022/6/5).

[2] لمياء محمود،"**الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي..الأخطارو أدوار الفاعلين**"، في: https://bit.ly/3NWPLsE (2022/6/5).

[3] "**غياب الأستراتيجية العربية**"، في: https://bit.ly/3NA0v0k (2022/6/6).

[4] لمياء محمود،"**الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي..الأخطارو أدوار الفاعلين**"، مرجع سابق

المطلب الثاني: أبرز التهديدات الأمنية الشرق أوسطية

تتنافس تركيا وايران للهيمنة في الشرق الاوسط على المجال الديني في دوائر الاهتمام المشترك ومن بينها سوريا،العراق،اليمن ،لذلك شهدت منطقة الشرق الأوسط حالة من تنامي التهديدات الأمنية، و عدم الإستقرار وتهديد متزايد للأمن في المنطقة،تنوعت هذه التهديدات بين بروز الدولة الفاشلة، صعود الجماعات المسلحة غير الدولتية وعبر الوطنية، ، وتنامي ظاهرة اللاجئين،بالإضافة إلى إنتشار الحروب الأهلية والحرب بالوكالة.

أولا بروز الدولة الفاشلة

تختلف التعاريف التى وضعها المختصون والهيئات الدولية،بسبب تباين توجهاتهم، إلا أنه يمكن تعريفها بتعريف جامع: الدولة الفاشلة هي "كيان سياسي لا يمتلك القدرة على توفير حاجة مواطنيه من الأمن الأساسي كما تعاني هذه الدولة من العجز والفشل على ثلاثة محاور على الأقل مثل ضعف الحكومات المفتقرة إلى الشرعية،وغير القادرة على إحتكار أدوات القوة، بالإضافة إلى الانقسام السياسي والمجتمعي،و الإقتصاد المتردي.[1]

قام **روبرت روتبرغ** بتحديد ست خصائص لفشل الدولة، وهي:[2]

1. **العنف الدائم:** حيث أن خاصية استمرارية العنف يدل على الدولة الفاشلة كما هو الحال في أنغولا وبوروندي وغيرهما، بالإضافة إلى المطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال
2. .**الحرب الأهلية:** عندما يتحول العنف إلى حرب أهلية قائمة على العداء بين الطوائف او المجموعات المكونة للمجتمع، فإن ذلك يدل على فشل الدولة.
3. **وجود التناقضات بين المجتمعات:** التناقضات بين المجتمعات التي يتم إستخدامها بشكل سلبي من خلال النزعة الإقصائية،يؤدي إلى فشل الدولة

[1] عدنان بوزيدي، **الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة**،مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، (مارس2018)،ص62.

[2] روبرت روتبرغ،" **الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية**"، مجلة الثقافة العالمية، العدد 17،(مارس-ابريل 2003)، ص ص 65-51

4. **العجزعن مر اقبة الحدود:**حيث أن الدولة الفاشلة تعجز عن مراقبة حدودها، ويدل على فقدان سلطاتها في إقليمها، مثل سوريا العاجزة عن عن تأمين حدودها الشمالية والشرقية مع تركيا والعراق.
5. **إضطهاد الدولة لمواطنيها:**أحيانا يكون ذلك بدافع العداء العرقي، أو عدم إستقرار النظام.
6. **نمو العنف الإجرامي:** يعد من أحد معالم فشل الدولة،فعندما تقمع الدولة مواطنيها يؤدي ذلك لإنتشار العنف والفوضى داخل الدولة،وتسيطر العصابات و الجماعات الإجرامية على شوارع المدن.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، فمع إندلاع ثورات الربيع العربي مرت بالعديد من الأزمات الصراعات وموجات التغيير،الذي أدى إلى تغيير معالم المنطقة بالإضافة إلى تنافس القوى الإقليمية "تركيا وإيران" عليها و تضارب مصالحهما بها أدى إلى مواجهة العديد من دول المنطقة تحديات عديدة، أدت إلى أن عدة دول تصدرت مؤشر الدول الفاشلةمثل العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا. مع الأخذ بالحسبان أن الدول تمر بثلاث مراحل، هي: مرحلة الضعف، مرحلة الفشل والهشاشة، ومرحلة الانهيار والتفكك في بعض الحالات إلى انهارت الدولة بشكل شبه كامل مثل ليبيا واليمن وفي حالات أخرى انهيار جزئي مثل سوريا،[1] والتي يحول البعد الإقليمي و الدولي بينها وبين الإنهيار بشكل كلي،وتعد الأزمة السورية من أعقد الأزمات في المنطقة،وتعددت أسباب كونها ماهي عليه الأن بين أسباب خارجية و داخلية، إلا أن الأسباب الخارجية والتدخلات الخارجية كان لها التأثير الأكبر على زيادة تأزم وضعها، كما أنه لا يمكن إغفال أن الأسباب الداخلية التي كانت موجودة بالفعل كضعف المؤسسات و وجود الاقليات الشيعية والكردية بالإضافة لوجود الجماعات المتطرفة هو ما أتاح الفرصة لتركيا و إيران للتدخل أكثر و بسط النفوذ و التنافس عليها.

أما اليمن فقد أنطلقت به ثورة الشباب اليمني في عام 2011،مما أدى إلى إستقالة الرئيس علي علي عبد الله صالح بسبب الإنتفاضة ، دخلت بعدها اليمن في حالة من الإنقسامات في القوات المسلحة الحكومية وسلطة الدولة بسبب فشل و ضعف حكومة الرئيس عبد ربه منصور

[1] علا علاء الدين عوض على النحاس،**"الدولة بين الفشل و الإفشال:دراسة تطبيقية لحالة الدول العربية(ليبيا-سوريا-العراق)"**، في https://democraticac.de/?p=58705 (2022/6/6).

هادي في إدارة السلطة القوات المسلحة الحكومية وسلطة الدولة، البعض دعم الرئيس هادي وكانوا أقلية، في حين كانت الأغلبية موالية للرئيس صالح، نتيجة لفشل حكومة هادي وضعفها ، نشأ فراغ سياسي وأمني ، أدى إلى ظهور انقسامات أمنية سياسية وعسكرية على المستوى الرسمي والشعبي ، وهو ما سمح للقوى الدولية لبسط نفوذها،وقامت إيران بتقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين،كما دعمتهم بالأسلحة مما أدى إلى تنامي الصراعات وزيادة حدتها و سيطرة الجماعات المسلحة على عدة مناطق وهو ما أدى في الأخير تفككت الدولة اليمنية وأصبحت ساحة للحرب وفقدت السيطرة على أراضيها و تآكلت سلطتها الشرعية[1].

أما الأزمة العراقية فتعد أزمة مركبة ومتعددة الأبعاد حيث أنه تم تدميره وإحتلاله لإعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط، فأدى ذلك إلى تعزز الانقسامات الداخلية وتنامي الصراعات الطائفية بين السنة والشيعة والأكراد وتغذيتها من قبل المشروعان التركي والإيراني[2]، مما أدى لتحويل العراق لدولة فاشلة وهو ما أودى بالأوضاع على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، وأشعل الفتن الداخلية، وزاد من حدة النزاعات العرقية والمذهبية.

يجب الإشارة إلى كون أغلب هذه الدول الفاشلة عرفت مواجهة وصراع بين تركيا وإيران كما هو الحال بالنسبة لسوريا، او بين إيران ودول عربية أخرى كما هو الحال بالنسبة لليمن او العراق.

ثانيا صعود الجماعات المسلحة غير الدولتية وعبر الوطنية "تنامي ظاهرة الإرهاب"

تم تعريف الإرهاب في إتفاقية إنشاء عصبة الأمم سنة 1937، في مادتها الأولى أنه أفعال إجرامية موجهة ضد دولة من الدول،ويقصد منها خلق حالة من الرهبة في أذهان أشخاص معينة أو مجموعة من الأشخاص،وعرفت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في المادة الأولى عام1998 بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه،يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وإيذائهم وتعريض حياتهم و حريتهم للخطر[3]

يحتل مفهوم الإرهاب مكانة محورية في السياسات الدولية، وذلك بسبب خطورته على أمن وإستقرار الدول،خاصة في الشرق الأوسط الذي يشهد تنامي كبير في نشاطات التنظيمات

---

[1] حسن زيد عاقل،"**إغراق اليمن في حالة من الفوضى وتحويله إلى دولة فاشلة**"، في: https://bit.ly/3Mzc9XW (2022/6/6).

[2] حارث حسن،"**الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**"، في: https://bit.ly/2Gn5kLp (2022/6/6).

[3] اليمين زرواطي،**التجربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب**،(لندن:مطبوعات إي-كتب، 2018)، ص39.

الإرهابية، وخاصة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية الذي أمتدت نشاطاته وتأثيره إلى كامل المنطقة-خاصة العراق وسوريا- في فترة زمنية قصيرة من خلال إستغلاله للفراغ الأمني في المنطقة وإنتشار الصراعات بها، ومن أهم العوامل التي أدت إلى قيام تنظيم "داعش التالي:[1]

- الغزو الأمريكي للعراق عام2003، ما نجم عنه من تداعيات أمنية وسياسية وإقتصادية، من أبرزها ظهور جماعات مسلحة تستخدم العنف لتحقق أهدافها وتفرض معتقداتها
- غياب مشروع الدولة الوطنية وعدم التجانس بين الطوائف
- الأزمة السورية عام 2011، حيث أصبحت مسرحا للتنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة.
- مواجهة سياسة إيران الإقليمية الطائفية بالإضافة إلى مواجهة توسعها في المنطقة، حيث تسعى إيران لإختزال جميع الحركات الإحتجاجية التي تطالب بالحرية والعدالة،وإعتبارها ذات طابع طائفي،وهو ما دفع تنظيم داعش إلى زيادة الإنتشار.
- عدم القدرة على الوصول إلى حل في الأزمة السورية و تسويتها من قبل المجتمع الدولي جعل منها وكرا لجميع أنواع الإرهاب.

وتعتمد إستراتيجية تنظيم داعش على التمدد الجغرافي لتحقيق الهدف الأسمى وهو تأسيس دولة تمتد من حلب شمالا إلى البصرة جنوبا كما يقوم بالحشد الطائفي المرتفع للسنة في مواجهة الشيعة وذلك حتى يضمن عملية الإستقطاب والتعبئة والتجنيد، وتركزه ف في السنوات الأخيرة بشكل خاص في سوريا و العراق يشكل تهديدا كبيرا للأمن و الإستقرار الأمني في الشرق الأوسط

الدولي و أمن جيرانها من الدول،كما تعد مصدرا للفوضى وعدم الإستقرار عبر الحدود،وملجئ للإرهاب و مهربي الأسلحة وتجار المخدرات[2]

ثالثا: الهجرة غير الشرعية وتزايد أعداد اللاجئين

[1] مازن شندب، **داعش-ماهيته،نشأته،أهدافه وإستراتيجيته**،(بيروت:الدار العربية للعلوم،2014)،ص ص 60-62

[2] روبرت روتبرغ، سيث كابلان،ترجمة حازم نهار،**كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة**(واشنطن:المركز السوري للدراسات السياسية،2014) ص 246

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة[1]

واجهت منطقة الشرق الأوسط واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية وأزمات النزوح في العالم، لا سيما في العراق وسوريا واليمن، حيث أن الصراعات و إنتشار الفوضى وإنعدام الأمن أدى إلى هروب المواطنين حفاظا على حياتهم وبحثا عن حياة أفضل، مما أدى لإنتشار الهجرة غير الشرعية وتزايد أعداد اللاجئين، فالأحداث في سوريا أدت إلى حدوث أكبر أزمة نزوح في جميع أنحاء العالم، مع نزوح أكثر من 6.7 مليون سوري داخل البلاد، واستضافة تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر لنحو 5.5 مليون لاجئ.

أصبحت هذه الظاهرة مهددة للإستقرار،حيث تشكل مشكلة للدول المستقبلة للاجئين من تأثيرات إقتصادية وأمنية وتفاقم أزمة البطالة والمساكن والإكتظاظ السكاني ،كما يسهل وجود اللاجئين من إنتشار السلاح، وتكون منازلهم أكثر عرضة للإستيلاء علىها من قبل التنظيمات المتطرفة في تلك الدول، مثل إستيلاء تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق على العديد من الأماكن التي تركها أصحابها، بالإضافة إلى انه يتم تجنيد اللاجئين من قبل التنظيمات الإرهابية، مما يفاقم من إنتشار الإرهاب.[2]

رابعا إنتشار الحروب الأهلية والحروب بالوكالة

إنتشرت الحروب الأهلية بشكل كبير في الشرق الأوسط وذلك بسبب إستخدامها كأداة للتوسع الجيوسياسي من قبل القوى الخارجية، كما أكد الباحث سعيد سامرائي بأن الطائفية هي الوقود الحقيقي للتدخل من قبل القوى الخارجية في منطقة الشرق الأوسط[3]

حيث عملت تركيا وإيران على تعزيز مكانتها كقوة دولية في المنطقة، فنجد أن إيران إستخدمت قوات بالوكالة مثل الحوثيين في اليمن وحزب الله اللبناني في سوريا وقوات الحشد العربي في العراق،لتنفيذ أجندتها الطائفية.

---

[1] محمد غربي،سفيان فوكة،مشري مرسي،**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة**،(الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،دار الروافد الثقافية-ناشرون،2014)،ص 24

[2] علاء عبد الحفيظ محمد، **أزمة اللاجئين في العالم العربي وتداعياتها الداخلية والإقليمية**، سياسات عربية،العدد 20، (مايو2016)، ص66

[3] سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق الو اقع والحلول**،(لندن:مؤسسة الفجر،2009)، ص177.

تؤدي هذه الحروب إلى عدم الإستقرار وهو ما يفسح المجال أمام القوى المتنافسة لبسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة[1]

وعليه يمكن تلخيص أهم إنعكاسات التنافس التركي-الإيراني على الإستقرار الأمني في الشرق الأوسط فيما يلي:

- تقسيم المنطقة على أساس مذهبي وطائفي، وتغذية الصراعات القائمة على هذا الأساس.
- إنصهار مبدأ السيادة للدول بسبب تدخل كل من تركيا وإيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.
- زيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللاجئين.
- تنامي ظاهرة الإرهاب ووسائله،وأبرزه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا "داعش" والميليشيات التابعة له في الشرق الأوسط
- تدمير البنى التحتية وتدهور الإقتصاد وتفشي الفقر والأمية والصراعات، في الدول التي تشكل ساحة تنافس بين تركيا وإيران.
- تزايد الفتنة الطائفية و الحروب الأهلية
- إنتشار القواعد العسكرية الغربية المتواجدة في الدول العربية.

[1] روس هاريسون،"**التنافس الدولي والإقليمي والحروب الأهلية في الشرق الأوسط**"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (يوليو2019)

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق من عوامل يتبين أن منطقة الشرق الأوسط عامة و دولها العربية خاصة، تعاني بالفعل من غياب الإستقرار الأمني، بالإضافة لغياب دور إقليمي فاعل للدول العربية، و الضعف و التفكك والصراعات التي تعاني منها شكل مدخلا لتركيا و إيران للتغلغل بها ونتج عن زيادة حدة التنافس بينها وتضارب المصالح لزيادة التهديدات الأمنية، وبالتالي إنعدام الأمن و الإستقرار في المنطقة بشكل كلي عما كان من قبل كما أدى لمزيد من التقسيم في المنطقة وإنتشار الفوضى،كما أن التهديدات الأمنية تزيد حدتها يوما عن يوم، والإستقرار الأمني ف أصبح في وضع يرثى له.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال معالجة موضوع التنافس التركي-الإيراني في الشرق الأوسط، يمكن القول بأن الأخيرة تعد واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية،لما يميزها عن غيرها من باقي مناطق العالم الأخرى، من موقع إستراتيجي مهم وثروات باطنية هائلة،حيث تزخر بالعديد من الأنهار والبحار والمحيطات،بالإضافة إلى المضايق المهمة الموجودة بها، كمضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق جبل طارق الذين يصنفون من ضمن تصنيف الممرات الدولية الاستراتيجية، ما جعل القوي الدولية تضعها في أولويات خططها للتأمين والانتشار البحري ولاسيما أن تلك المضايق تشرف على خطوط توريد أكثر من نصف نفط العالم وهو ما جعلها منطقة دائمة الصراعات و الفوضوية ومحلاً لأطماع القوى الدولية والإقليمية عليها.

بالإضافة إلى أن الأحداث والتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية والإقليمية ساهمت بشكل كبير في الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا وإيران في الشرق الأوسط،

فكانت بداية الأستراتيجية الإيرانية الإقليمية الإيرانية بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979،بينما الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط جاءت مع تولي حزب العدالة و التنمبة الحكم عام 2002، وبعد أن تراجعت مكانتها الجيوأستراتيجية لدى الغرب، تعثر إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، فتبنت سياسات جديدة تعكس رؤيتها الساعية إلى تأكيد مكانتها كقوة مركزية وإقليمية في المنطقة.

وجهت كل من تركيا وإيران إهتمامهما نحو منطقة الشرق الأوسط، كما سعيا لأداء دور إقليمي مؤثر وفعال لتحقيق الهيمنة الإقليمية مستخدمين مشروعيهما للتغلغل فيه وبسط نفوذها عليه، حيث تنطلق تركيا من العثمانية الجديدة،مستخدمة الأدوات والآليات التي تمكنها من أداء دور فعال في المنطقة،المتمثلة في الوساطة كطرف فاعل في معالجة مختلف قضايا المنطقة بالإضافة إلى التعاون الإقليمي وتصفير المشكلات أما إيران فتنطلق من سياسة تصدير الثورة الإسلامية ونشر التشيع ونوعت بين إستخدام القوة الناعمة والصلبة، ومن هنا يظهر التناقض بين المشروعين وتضارب مصالحهما في المنطقة، كما أن ثورات الربيع العربي ساهمت بشكل كبير في إعادة التنافس التركي-الإيراني إلى الواجهة، خاصة أن الخلافات العربية-العربية والثورات أدت إلى ضعف وفراغ سياسي وأمني ، مما فتح بابا لإشتداد التنافس بين تركيا وإيران،فقد حاولا

تكريس نفوذهما من خلال دعمهما للأطراف المتنازعة في الدول العربية، وبالتحديد سوريا، التي تعد الحديقة الخلفية لإيران وخط دفاعها الأول وممرها اللوجيستي لحزب الله اللبناني، وهو ما رفضته تركيا أن يظل قائما، لذلك عملت على تقويض نظام الأسد من خلال دعمها للمعارضة السورية وهو ما أنعكس على سوريا بشكل سلبي حيث غدت ساحة صراع بين تركيا وإيران وتحولت إلى حرب بالوكالة بها عدة أطراف إقليمية و دولية أخرى مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية و السعودية.

كما أستغلت تركيا وإيران غياب الدور الإقليمي العربي،فعملا على زيادة بسط نفوذهما في الشرق الأوسط وزيادة التوسع، مما زاد في إحتدام التنافس بينهما، والذي إنعكس على الأزمة السورية لكونها محل صراع بينهما، كما إنعكس أيضا على منطقة الشرق الأوسط، فأدى إلى إنتشار وتنامي التهديدات الأمنية،المتمثلة في الإرهاب الذي يحمل طابع لا تماثلي، كتنظيم القاعدة وتنظيم "داعش" الذي يعد أبرز تنظيم إرهابي، بالإضافة إلى تنامي الصراعات الطائفية وزيادة أعداد اللاجئين الفارين من الحروب والصراعات بالإضافة إلى تعرض العديد من دول المنطقة إلى الفشل و التفكك.

وعليه فإن الشرق الأوسط يعد من أكثر المناطق التي تنتشر فيها التهديدات الأمنية وهو ما قد يمكن إرجاعه إلى الإحباط الإجتماعي والإقتصادي الذي يواجه سكان هذه المنطقة.

جميع ما سبق جعل منطقة الشرق الأوسط تعيش وضعا أمنيا متدهورا وهو ما زعزع الإستقرار الأمني لدول هذه المنطقة.

أخيراً وتبعا لما سبق، يمكن الخروج من هذه الدراسة بجملة من النتائج تتمثل في التالي:

- تعد منطقة الشرق الأوسط ساحة للأطماع والتنافس من قبل القوى الإقليمية والدولية منذ القدم، وهو مايدل على أهمية الشرق الأوسط، الذي يعد بمثابة المفتاح الذي تسعى إليه جميع القوى الإقليمية والعالمية لإحكام السيطرة والهيمنة على العالم.
- عجز تركيا عن الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي دفعها إلى التوجه إلى العالم الإسلامي، مما جعلها في مواجهة مع إيران التى تختلف عنها في المذهب
- إستمرار تركيا وإبران في سياستهم التوسعية، و الرغبة في الهيمنة و لعب دور إقليمي ريادي يؤدي إلى زعزعة أمن منطقة الشرق الأوسط.

- أدت سياسة تركيا الرامية إلى ممارسة دور الزعيم في الشرق الأوسط،إلى التنافس مع إيران الساعية إلى تحقيق نفس الدور في المنطقة.
- أولت كل من تركيا وإيران إهتماما كبيرا للقضايا العربية، لعدة أسباب منها القرب الجغرافي، والأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وأهمها تحقيق أهدافهما ومصالحهما، بالإضافة إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية.
- كشفت الأزمة السورية عن حالة الضعف الموجود في النظام الإقليمي العربي،بعد عجزه عن إحتواء الأزمة وحلها، مما سمح بتدخل القوى الإقليمية غير العربية، والقوى الدولية.
- الفجوة التي تركها غياب الدور الإقليمي العربي في منطقة الشرق الأوسط،شكلت فرصة لإيران وتركيا للتغلغل في المنطقة والعمل على إسترجاع مكانتهما الحضارية في الشرق الأوسط.
- إحتدام التنافس بين تركيا وإيران وتضارب الأهداف والمصالح في المنطقة، أدى إلى تنامي التهديدات الأمنية، خاصة تنامي نشاط الفواعل غير الدولاتية

في الأخير ومن خلال هذه الدراسة فإنه تم إثبات صحة الفرضيات المتبناة بها، فمنطقة الشرق الأوسط تعد بالفعل مجالا للتنافس بين تركيا وإيران حيث تسعى كل منهما لتحقيق الهيمنة الإقليمية، وأداء دور إقليمي فعال ومؤثر بها من خلال مشروعيهما.

بالإضافة إلى فرضية ضعف النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط جعل منه مجالا للتنافس والصراع فقد تم إثباتها أيضا حيث أن دول الشرق الأوسط وخاصة العربية منها تعاني من تراجع و ضعف شديد يظهر على عدة مستويات منها الثقافي والإقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى غياب إستراتيجية عربية إقليمية موحدة، وهو ما أظهرته الثورات العربية بشكل كبير، حيث أن الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي و الخارجي تلاشت وأُضعف الدور المحلي أكثر، مما أدى لزيادة تأثير الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران، وزاد التنافس بينهما الذي غلب عليه الإعتبارات المذهبية والطائفية.

أُثبتت أيضا الدراسة صحة الفرضية الأخيرة التي مفادها أنه كلما زاد التنافس بين تركيا وإيران كلما زاد الإنفلات الأمني في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن تدخلهما في شؤون المنطقة ومحاولة تحقيق مصالحهما وأهدافهما المتناقضة والمتضاربة جعل الأخيرة تعرف

مجموعة من التهديدات لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم، كالإرهاب و تصاعد الحروب الإهلية ، بالإضافة إلى الصراعات الطائفية ومشكلة اللاجئين وانضمام بعضهم للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة التي تشكل تهديدا وخطرا على أمن الدول العربية المضيفة للاجئين وعلى الأمن القومى العربى عموما.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا المصادر والمراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1- أنجرس.موريس،ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون.**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**.الجزائر:دار القصبة للنشر، ط2، 2004

2- أوغلو.أحمد داود.**العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. تر.محمد جابر وطارق عبد الجليل.الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010

3- درويش.هدى. **الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي**.القاهرة: دار الآفاق العربية،1998

4- الراوي .رياض.**البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط**.دمشق:دار الأوائل للنشر و التوزيع، 2008

5- روتبرغ وكابلان.ترجمة حازم نهار.**كيف تحولت سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة**.واشنطن:المركز السوري للدراسات السياسية،2014.

6- زرواطي.اليمين.**التجربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب**لندن:مطبوعات إي-كتب، 2018

7- السامرائي.سعيد.**الطائفية في العراق الواقع والحلول**.لندن:مؤسسة الفجر،2009.

8- سيد أحمد.رفعت.**الحركات الإسلامية في مصر وإيران**.مصر:دار سينا للنشر،1989

9- السيد. ابو داود .**تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**.السعودية:العبيكان للنشر،2014

10- الشمر.صادف.**الخطة الخمسينية وإسقاطها في مملكة البحرين**.لندن:ط2008،2

11- شندب.مازن. **داعش-ماهيته،نشأته،أهدافه وإستراتيجيته**.بيروت:الدار العربية للعلوم،2014

12- عبد الناصر.وليد **إيران-دراسة عن الثورة و الدولة**.مصر:دار الشروق،1997

13- علاء الدين.علا."**طبيعة التدخل في دول الأزمة"، في تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن)أنموذج**،تحرير.السيد علي أبو فرحة.ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية،2020

14- غزالي،عبد الحليم.**الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، ظلال الثورة الصامتة**.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2007

15- فائق العبيدي.مثني. **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية**.عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2016

16- الكيالي.عبد الوهاب.**الموسوعة السياسية**،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1983.

17- محمد وسفيان، مرسي.**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة**.الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،دار الروافد الثقافية-ناشرون،2014.

18- محمود. عليان.**التوافق و الصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية- التركية مثالا**.المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية،2016

19- المحمودي .محمد سرحان على.**مناهج البحث العلمي**.اليمن:دار الكتب،ط 3، 2019

20- مصباح.عامر.**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**.الجزائر:بودواو للنشر والتوزيع،2017.

21- النعيمي.أحمد.**تركيا بين الموروث الإسلامي و الإتجاه العلماني**.السودان:دار لبنان للنشر و التوزيع،2011

22- النفيسي.عبد الله فهد وآخرون **المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية.**مصر:دار عمان للنشر و التوزيع، 2013

23- مزوزي.عبلة، **محمد بلعيشة،الثقل الآسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية**،برلين،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2018)

ب.المجلات والدوريات

1- **"دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه"**، المركز العربي للدراسات والأبحاث،(أغسطس2016)

2- باكير علي حسين، "**الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(يناير2012)

3- بدرة ومجناح، "**الشرق الأوسط، دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الإستراتيجي التركي تجاه المنطقة**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 2، العدد 9،(مارس 2018)

4- بوزيدي عبد الرزاق، "**الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية**"،مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد2،(2021)

5- بوزيدي عدنان،"**الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة**"،مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، (مارس2018)

6- تشابينار عمر، "**سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة**"،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، العدد 10، (2008)،

7- جاسم محمد حاتم، "**الدور الإيراني في الشرق الأوسط:المتغيرات الإقليمية (العراق-سوريا) أنموذجا**"، مجلة مدارات إيرانية، العدد 4(2019)

8- صدام حمد عطية، "الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (انموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة تكريت للعلو م السياسية،العدد 11

9- الجنابي حازم حمد موسى،"**الرؤية الإستراتيجية الإيرانية للشرق الأوسط(القوة-الثروة-الثورة)**"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد 10،العدد3،(ديسمبر 2019)

10- الحاج سعيد ، "**محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**"، مركز إدراك للدراسات و الإستشارات،(مارس 2016

11- حشود نور الدين، "**جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة:دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري**"،دفاتر السياسة والقانون،العدد 16(يناير 2017)،

12- حلالمة الحارث، **التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 35، العدد 6 ،(2021)

13- روتبرغ روبرت،**" الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية"**، مجلة الثقافة العالمية، العدد 17،(مارس-ابريل 2003)

14- عبد الحفيظ محمد علاء، "**أزمة اللاجئين في العالم العربي وتداعياتها الداخلية والإقليمية**"، سياسات عربية،العدد 20، (مايو2016)،

15- قاسمي سعيد،"**عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة**"،مجلة الدراسات الإيرانية، السنة3،العدد 10(أكتوبر 2019

16- قبلان مروان،"**الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"،العدد 18(يناير 2016)

17- كعبي و الأمين، "**الدورالإقليمي الإيراني في المنطقة العربية في ظل النزاعات الطائفية**"،دفاتر السياسة و القانون، المجلد 12، العدد 2،(2020)،

18- المجالي إياد، "**أثر البعد الإيديولوجي في الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية**"، مجلة مدارات إيرانية، المجلد 3، العدد 11، (مارس 2021)

19- مخلوف رملي،"**توظيف الإقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة:إقتراب تحليل النظم أنموذجا**"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6،العدد 3،(2020)

20- ناثر جاسم أفراح،" **توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة**"، سنة 3، عدد6 (يناير 2007)

21- نور الدين دخان، سليم بدرة، "**تركيا و مسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، مجلد 5، عدد 1، (2020)

22- هاريسون روس،"**التنافس الدولي والإقليمي والحروب الأهلية في الشرق الأوسط**"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (يوليو 2019).

ج. المذكرات والرسائل الجامعية

1- الرحاحلة. أحمد سليمان سالم .**الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "التحديات و الفرص"**، أطروحة ماجيستير،جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2014).

2- زلاقي. حبيبة.**أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط-فترة ما بعد الحرب الباردة-**، أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة 1:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2018.

3- صور.لطفي. **الأبعاد الإقليمية السياسات التركية-الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة**،أطروحة لنيل درجة دكتوراه،جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016

4- عدوان.طايل يوسف عبدالله .**الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط-2002-2013**-، أطروحة ماجيستير،جامعة الشرق الأوسط:كلية الآداب والعلوم،2013.

5- الفاضي.جمال خالد محمد .**التغير في النظام السياسي التركي و أثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010**،أطروحة دكتوراه،جامعة قناة السويس:كلية التجارة-الإسماعيلية،2015.

6- لادمي .محمد عربي .**التنافس التركي-الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**،أطروحة ماجيستير،جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014).

7- المطيري.عبد الله فالح .**أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني**، أطروحة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط:كلية الآداب والعلوم،2011.

هـ. المواقع الإلكترونية

1- "**إنهيار الاتحاد السوفياتي و انعكاساته على التنافس**"، في: https://bit.ly/3MupjWd (2022/3/4).

2- "**الحركة الخضراء الإيرانية.. "ثورة" شعبية لم تكتمل**"، في https://bit.ly/3MfWSv9 ، (2022/5/3)

3- "**الطائفية والسياسة الخارجية الإيرانية**"، في: https://bit.ly/3MeDezr (2022/4/19)

4- "**الموقع الرسمي للمجمع العالمي لأهل البيت، التعريف بالمجتمع**"، في:https://bit.ly/3aulUtj (2022/4/4).

5- "**الموقع الرسمي للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، التعريف بالمجمع**"، في: https://bit.ly/3GXzOjF (2022/4/4).

6- "**الولي الفقيه**"،في:https://bit.ly/3NjFgjm (2022/4/19).

7- "**ثورة سوريا في عامها التاسع.. تحول المشهد من الصراع في سوريا إلى الصراع عليها**"، في https://bit.ly/3Q5QM3m (2022/5/5).

8- "صندوق النقد: هذه أسباب تردي الإقتصادات العربية"، في: https://arbne.ws/3O2m9u8 (2022/6/5).

9- "غياب الأستراتيجية العربية"، في: https://bit.ly/3NA0v0k (2022/6/6).

10- "مصالح جمهورية الصين الشعبية و أهدافها في منطقة الشرق الأوسط و الرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030"، في: https://bit.ly/3m3OtA7 (2022/4/4).

11- "ولاية الفقيه"،في: https://bit.ly/3audemI (2022/4/19).

12- أنظر مقابلة مع إرشاد هرمزلو كبير مستشاري الرئيس التركي عبد الله غول: " لا نخشى تغير الأنظمة لأن الشعوب معنا"،في : https://bit.ly/3zfOAjP، (2022/5/9).

13- أنظر: "الإمام الخامئني في ذكرى الإمام الخميني: الثورات القائمة ستنتصر.. و فلسطين ستعود"، موقع قناة المنار، في https://bit.ly/3PTfBjf ، (2022/5/2)

14- أيمن يوسف،"القضية الفلسطينية و إسرائيل في السياسة الخارجية التركية"، في https://bit.ly/3GATf1w (2022/4/21)

15- تامر بدوي، "ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو-إستراتيجيا؟"،في https://bit.ly/3Nk2HsH (2022/5/2).

16- تامر بدوي،"العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال"،في: https://bit.ly/3Nh1X7I، (2022/5/5)

17- جلال سلمي،**"السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017"**، في: **https://bit.ly/3xgV6oa** (2022/5/10).

18- حارث حسن،**"الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء"**، في: **https://bit.ly/2Gn5kLp (2022/6/6).**

19- حسام ميرو،"أزمة الهوية والأمن القومي العربي" في: https://bit.ly/3tmnCDw (2022/6/5)

20- حسن الرشيدي،"الإستراتيجية الإيرانية..عوامل القوة والضعف"، في: https://bit.ly/3zjZmpo (2022/5/2).

21- حسن زيد عاقل،"إغراق اليمن في حالة من الفوضى وتحويله إلى دولة فاشلة"، في: https://bit.ly/3Mzc9XW (2022/6/6).

22- حسناء رجب ذكي و آخرون،"القدرة النووية و تأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دراسة حالة إيران-إسرائيل" في:https://democraticac.de/?p=47139 (2022/3/3)

23- خالد المعيني، "تداعيات إحتلال العراق على دول الجوار"،في: https://bit.ly/3GATf1w (2022/4/28)

24- ستيتي الزازية،"**الثروة البترولية والأمن الإقتصادي العربي**"، في: https://bit.ly/3msUfM6 (2022/6/5).

25- شذي زكي حسن،"**المنطقة الآمنة .. أهداف السياسة التركية في سوريا**"، في: https://bit.ly/3znfiqT(2022/5/2) **(2022/5/1).**

26- **شيماء محمود عبد الله**، "تمدد النفوذ الإيراني في سوريا..(سياسيا-إقتصاديا-عسكريا)"، **في** https://bit.ly/3GMGy3D (2022/5/2).

27- طارق يوسف،"**الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خلال العقد المقبل: التحديات الرئيسة و خيارات السياسات**"، في: https://brook.gs/3Hg2WD7 (2022/6/5)

28- عبدالله بن بجاد العتيبي،"**تركيا والأكراد والحقد التاريخي**"، في: https://bit.ly/3mhRvB1 (2022/5/1).

29- علا علاء الدين عوض على النحاس،"**الدولة بين الفشل و الإفشال:دراسة تطبيقية لحالة الدول العربية(ليبيا-سوريا-العراق)**"، في https://democraticac.de/?p=58705 (2022/6/6).

30- علي حسين باكير،"**إكتشاف القوة الناعمة ألإير انية.. القدرات وحدود التأثير**"، في: https://bit.ly/3Q19ysQ (2022/4/9).

31- علي حسين باكير،"**أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**"، في: https://bit.ly/3zdoj5U (2022/5/1).

32- فوزي أبو خليل، "**كيف تحولت تركيا من العثمانية إلى العلمانية**"، في https://bit.ly/3NQCTnU ، (2022/4/4).

33- فولكر بيرتيس،"**الأقليات في سوريا و مرحلة ما بعد الأسد:مخاوف مبررة؟**"، في: https://bit.ly/3HibusX (2022/5/3).

34- لمياء محمود،"**الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي..الأخطار و أدوار الفاعلين**"، في: **https://bit.ly/3NWPLsE (2022/6/5).**

35- مروة هاشم، "**السبب الحقيقي لتمسك سوريا بالشراكة القديمة مع روسيا**" ، في https://bit.ly/3GHhX0k (2022/4/29)

36- مصطفى محمد صلاح،"**الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط "في ظل مفهوم العثمانية الجديدة**" ،في: https://democraticac.de/?p=46797 (2022/3/5).

37- ناجح إبراهيم،"**ولاية الفقيه..أم ولاية الأمة؟!**"،في: https://bit.ly/3NTn3J7 (2022/4/20

38- مجموعة باحثين،"**أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإير انية تجاه الشرق الأوسط**: دراسة حالة العراق-سوريا-لبنان"، في: https://democraticac.de/?p=47176 (2022/6/11).

الفهرس

- شكر وعرفان:.....
- ملخص البحث:.....
- مقدمة:.....ص 10

الفصل الأول: الشرق الأوسط في المنظورالإستر اتيجي لكل من تركيا و إيران

- **تمهيد:**.....ص12
- **المبحث الأول:** الشرق الأوسط في المنظور الإستراتيجي التركي ص13
- **المطلب الأول:** دوافع التحول الإستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط.....ص13
- **المطلب الثاني:** مرتكزات وأهداف الرؤية الإستراتيجية التركية للشرق الأوسط.....ص19
- **المبحث الثاني**: الشرق الأوسط في المنظور الإستراتيجي الإيراني.....ص20
- **المطلب الأول:** أسباب إزدياد الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.....ص20
- **المطلب الثاني**:مرتكزات وأهداف الرؤية الإستراتيجية الإيرانية للشرق الأوسط..... ص24
- **خلاصة الفصل**: ص28

الفصل الثاني:أبعاد التنافس التركي-الإير اني في الشرق الأوسط

- **تمهيد :** ص30
- **المبحث الأول:** البعد الحضاري والمذهبي.....ص31
- **المطلب الأول:** الدور الحضاري العثماني لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ص31
- **المطلب الثاني**: المذهب الشيعي كأداة للتوسع الإيراني.....ص35
- **المبحث الثاني:** البعد الإقتصادي كمجال للتنافس التركي-الإيراني في الشرق الأوسط....ص42
- **المطلب الأول:**الأهداف الإقتصادية لتركيا في الشرق الأوسط.....ص42
- **المطلب الثاني:** السياسة الإقتصادية الإيرانية في الشرق الأوسط.....ص46
- **خلاصة الفصل:** ص50

الفصل الثالث: إنعكاسات **التنافس التركي-الإير اني على منطقة الشرق الأوسط**

- **تمهيد:**.....ص52
- **المبحث الأول:** إنعكاسات التنافس التركي-الإيراني على الأزمة السورية.....ص53

- **المطلب الأول:** دوافع التدخل التركي في الأزمة السورية.....ص53
- **المطلب الثاني:** دوافع التدخل الإيراني في الأزمة السورية.....ص 58
- **المطلب الثالث:** الإنعكاسات على الأزمة السورية.....ص64
- **المبحث الثاني:إنعكاسات التنافس التركي-الإير اني على الإستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط**
- **المطلب الأول:** عوامل عدم الإستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.....ص67
- **المطلب الثاني:** أبرز التهديدات الأمنية الشرق أوسطية.....ص70
- **خلاصة الفصل:** ص76
- **الخاتمة:** ص78
- **قائمة المراجع :** ص83